



PROVISIONAL

A/PV.2382

9 October 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والثانية والثمانين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٥ / ٠

( زائير )	( نائب الرئيس )	السيد متولسى	الرئيس :
( منغوليا )	( نائب الرئيس )	السيد اردمبيلخ	ثم :

مواصلة المناقشة العامة للبند ( ٩ ) من جدول الأعمال

القيت الكلمات من :

( باراغواى )	السيد باربيرو
( البرتغال )	السيد ميلو أنتينس
( اليمن )	السيد الأصنج
( الجزائر )	السيد بورتليقة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .  
وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ .  
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٥ / ٣٠

ختام البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد باريرو مانيودو و باراغواي (الكلمة بالاسبانية) : انني أود قبل كل شيء أن أتوجه بتحيةة قلبية ، باسم وفد باراغواي ، للسيد رئيس الجمعية العامة لهذه الدورة ، ونود أن نهنئه بحرارة على انتخابه ، وأن نعبر عن ايماننا بأن عقله ، وروحه المملوءة بالعدالة في خدمة قضية المجتمع الدولي ، سوف تضمن لنا سلامة الأعمال المثمرة التي هي شرف لهذه المنظمة العالمية ، ولبلدنا العظيم .

وأود ، ثانيا ، أن أتوجه بالشكر للسيد الأمين العام للأمم المتحدة ، على إخلاصه المستمر ، واهتمامه بالسلام والأمن الدوليين ، ولجهوده المستمرة في العمل نحو تحقيق هذا الهدف .

واننا نتوجه بالتحية القلبية أيضا ، للدول الأعضاء الجديدة في الأمم المتحدة - جمهورية موزامبيق الشعبية ، وجمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب الديمقراطية ، وأن نتمنى الرفاهية لهذه الأمم الصديقة .

ان باراغواي تعني بمبدأ العالمية في الأمم المتحدة . وتفهم بأن هذا المبدأ يعني ويؤكد حسن نية جميع الأمم التي تسعى الى تحقيق الأهداف السامية في خدمة السلام والأمن والعدالة والتنمية .

وتود باراغواي أن تعبر عن ثقتها ، في أن اجتماع جميع الأمم داخل هذه المنظمة ، لن يكون اجتماعا من أجل الصراع والتنافس والمواجهة ، بل كمحفل حيث تدور فيه المفاوضات والحوار الصادق ، سعيا للحلول التي يهدف إليها العالم ، تاركة أية مصالح للمجموعات الاقليمية ، أو الأيديولوجيات السياسية ، أو الأنانيات البغيضة .

ولقد أعلننا مرارا من فوق هذه المنصة ، أن باراغواي تشارك ، بمزيد من الأمل ، في هذه الاجتماعات العالمية كلها ، وأنها تساهم بطريقة أخوية مع الجهود التي تسعى لخدمة السلام ، والتي تضفي الطابع النبيل لهذه المنظمة ، والتي تخدم تقدم البشر في جميع أنحاء العالم .

ولكننا أعلننا أنه لا يكفي أن ننادى بالسلام ، ولكن يجب أن نسعى لتحقيقه فعلا . ويجب أن تتحول القيم غير الملموسة الى حوار أخوي ، والى تعايش حضارى متناسق .

ان السلام الذى نريده ، انما هو سلام يقوم على كرامة الانسان ، وعلى حرّيته ، ويرتكز أيضا على الرفاهية الاقتصادية لجميع الأمم ، سلام مبني على الاحترام الدقيق للتعهدات التي أخذتها الحكومات والشعوب على عاتقها ؛ سلام لا يسكت حق الانسان في أن يعارض وأن يبرر أسباب معارضته .

ان السلام ليس هو مجرد غيبة الصراع المسلح . ان السلام لا يمكن ، ولا يجب أن يكون مجرد صمت اذا كانت هناك خسائر في الأرواح ، قبل صليل السيوف . بل يجب أن يكون على عكس ذلك ، خطوة نحو الأمام ، ان السلام يجب أن يدعم بالنظام في ظل من العدالة والاحترام المتبادلين .

ان السلام يجب أن يحترم الحريات الأساسية للانسان وكذلك حرية الفرد والجماعات التي يكونها لتحقيق أغراضه، وكرامته .

لا يمكن التحدث عن السلام عندما تكون المعاهدات الدولية حبرا على ورق . لا يمكن التحدث عن السلام عندما نجد شعوبا بأكملها خاضعة ، بقوة السلاح ، لأوضاع من السيطرة والقمع ، وكثيرا ما تحدث هذه المواقف بأوجه مختلفة من التدخل الصريح أو الخفي من قبل البلاد المجاورة ، وليس من المهم أن يتم هذا التدخل في الخفاء أو تحت ستار بعض العبارات أو الاسماء .

اننا نستطيع أن نتحدث عن السلام الحقيقي ، عندما نجد في المحافل الدولية ، وفي الاجتماعات العالمية سعيا فعليا للحكم على المواقف بعدالة مطلقة . ان العدالة والاعتدال انما هما شيان ضروريان ، وهما في سمع وقلب الانسان وأيضا في كل حقائق الحياة اليومية . وفي ضوء هذا المفهوم — للاعتدال والاتزان والعدالة في الحكم على كافة الصراعات في أي مكان في العالم — سوف نجد انتصار الأمم المتحدة والبشرية .

ان السلام الذي تفكر فيه باراغواي هو القائم على القيم السامية ، التي لا يمكن بدونها أن يوجد أي شيء قوي ونهائي في مجال التعايش بين الشعوب ، والحكومات ، أو النظم . وان هذه القيم السامية هي وحدها الأهداف النهائية ، التي تضفي طابعا نبيلًا على طريق هذه المنظمة بحيث تصبح محفلا جادا جديرا بالاحترام ، وحصنا لا يمكن الاستيلاء عليه بأي طريق .

حينما يشارك جميع أعضاء الأمم المتحدة في هذه النظرة الى آخر مدى ، مهما كانت التكلفة أو التضحية ، فاننا بهذا نكون في طريق بناء العالم الأفضل للأجيال المستقبلية ، وهنا سوف نعمل بطريقة فعلية لدعم النظام العالمي القائم على التعايش والوحدة . وهكذا ندعم السلام الخلاق ، الذى هو مصدر جميع أوجه الحسن ، والجمال ، ويعيدا عن السيطرة والهيمنة من قبل الافراد أو المجموعات ، والطموح ، والأطماع في الغزوات السياسية والاقليمية ، أو حتى الغزوات الايدولوجية .

واننا نقدّم خدمة بسيطة للنظام العالمي الجديد الذى يجب علينا أن نسعى الى تحقيقه ، وأن نعمل من أجله ، اذا ما ضحينا بالأبعاد الخاصة من أى نوع كانت ، والتي هي متغيرة وثانوية .

واننا لا نعتقد اطلاقاً أن هناك قيمة سحرية في الكلمة ، التي كلما تكررت أصبحت جوفاء بلا معنى ، وتثير تشكك الشعوب .

وكثيراً ما تم الحديث عن كلمة " الوفاق " ، ولكن ما زالت في الأفق سحب الاستعداد للحرب . وهناك حديث كثير عن الوفاق ، ولكن الصحف اليومية تنقل لنا الزيادة الملحوظة في تجارة الأسلحة ، التي تؤدى الى الصراع والى الموت . ويجرى الحديث عن الوفاق ، ولكن المصالح البغيضة لا تزال مستمرة وتحول دون الوصول الى أن نعدّ معاً نظاماً عالمياً أكثر عدالة .

وياسم الوفاق وافقنا ، كأمر واقع ، على التضحية باستقلال أمم كاملة ، أو رأينا دون أى قلق ، الحروب تمتد لشعوبنا التي تستحق حياة أفضل ، دون ان يؤخذ في الاعتبار رأى الأغلبية الوطنية .

لا يمكن أن يوجد وفاق حقيقي طالما أن أساليب الاعلام او المحافل الدولية نفسها ، توجه النداءات الشفهية والأيدولوجية ، وتتخذ موقف الخطر حين تدعي أنها صاحبة الحقيقة الوحيدة في كافة المجالات .

ان السلام هو وضوح الرؤية بين البشر ، والأمم بصفة عامة . يجب أن نجرد الأذهان من أفكار معينة ، وأن نقضي على مختلف الصراعات الممكنة . واننا لم نستخدم فلسفة السلام ،

والتسامح بطريقة صادقة ، فاننا لن نخدم قضية السلام والعدل ، ولن نحقق عالما اكثر عدلا  
ورفاهية وسعادة .

وكل ما يقال عن السلام ، أو الكراهية التي تغزوعقل الانسان فان ذلك لن يساعد الجهود  
التي يجب أن تبذل سعيا لنظام اقتصادى عالمي جديد . ان هذا النظام الاقتصادى الجديد  
انما هو محور أى عمل ايجابي في المستقبل .

ان الأمم النامية ، لا يمكنها أن تستمر في انتظار التوصل الى نظام اقتصادى عالمى جديد ، الى ما لا نهاية ، وان خيبة الأمل على الصعيد الوطنى ، والشعور بالفن بين ثلاثة أرباع البشرية يسىء الينا ، ولقد حانت ساعة النظر والبحث عن الحقيقة للجميع ، وقد حان الوقت للقضاء على الظلم والامتيازات ، ولو أدى ذلك الى الحد من الاستهلاك في الدول المتقدمة .

ان برنامج الأمم المتحدة والنظام الاقتصادى الجديد ، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول كل هذه لا يمكنها أن تصنع التقدم ان لم توجد نية حقيقية لدى البلاد الصناعية التي تتمتع بنظام اقتصادى قائم على الوفرة في السعى الى تحقيق الرفاهية الشاملة وتنمية الأمم الأقل حظا .

هناك ضرورة ملحة لكي تتحول المفاوضات ، والاتفاقات الصادقة ، الى حقيقة في البحث عن نظام اقتصادى دولي جديد .

وفي عبارة بين قوسين ، اقول ، ان الموقف المؤسف للبلدان النامية والمنتجة للمواد الخام ، قد عاد الى جدول الاعمال ، وهو موقف ينطوى على مظاهر تدعو للقلق ، وان المشكلة قد ازدادت غموضا وحدة ، عند ما ترى المقاييس التقليدية للتنمية وللتخلف مقرونة بتضخم يزداد بسرعة في البلاد الصناعية ، وبالنكماش والركود الاقتصاديين اللذين تعاني منهما اكثر النظم الاقتصادية قوة .

اننا نعيش الآن لحظات مملوءة بالقلق ، وان هذا القلق ، يرجع الى البؤر المحتملة لحرب دولية ، والى الاوضاع الاقتصادية الخطرة التي يتعرض لها العالم الذي عقد العزم على أن يبحث — مهما كان الثمن — عن رفاهية غالبية الشعوب . لقد حان الوقت أن نفكر بهدوء وقد حان الوقت أن نبدي روح التفهم لاحتياجات الأمم ، وقد حان الوقت للتفاوض بطريقة كاملة وملموسة ، وقد حان الوقت لكي نفكر في الاعمال ، وان نتفاضى عن الكلمات التي تذهب هباءا ، والتي لم تعد تمدقها الشعوب ، وقد حان الوقت أيضا للقضاء على الفروق التي فرضت بسبب موقع المواد الطبيعية ، أو الموقع الجغرافي للبلاد .

ان المهوة القائمة بين البلاد الصناعية وبين البلاد النامية يجب أن نقضي عليها ، ليس بما يخدم مصالح البلاد الفقيرة فحسب ، ولكن أيضا بما يخدم مصالح جميع الشعوب ، حتى التي

تتمتع باقتصاد الوفرة ، وهي شعوب سوف تتعرض لانخفاض صادراتها في العالم الذي يذهب فيه المشترون ضحية عجز مؤسف في موازين مدفوعاتهم .

ان مشكلة الجوع ، ونقص المواد الغذائية ، وأزمة السكن ، والتعليم ، ونقص الامكانيات المتاحة لغالبية الشعوب ، ومشاكل الصحة ، والضمان الاجتماعي ، والاصلاح الزراعي ، كلها تحديات أمام البشرية بأسرها . وانها تحديات لبقاء البشر على قيد الحياة ، وهي تحديات لا يمكن أن نتغلب عليها ان لم توجد لدى البلاد الصناعية - مهما كان اسم هذه البلاد ، أو اتجاهاتها السياسية ، أو الاجتماعية - رغبة حقيقية في التضحية الحقة لصالح البلاد النامية .

ان باراغواي ، تكرر كل ما كانت قد اعلنته من قبل ، واننا نقدر تماما الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في تنمية الشعوب ، ولا يمكن أن يكون هناك أي تشكك في قدرة الأمم المتحدة على اعداد الحلول الدائمة في المجال السياسي ، وهو مجال صعب وبطي ، ومملوء بالصراعات ، ولذلك فالموضوع دقيق ، ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر أن الأمم المتحدة قد تمكنت بفضل الوكالات المتخصصة التابعة لها من القيام بدور مهمين في المساعدة على تنمية البلاد ، واسمحوا لي هنا أن أعبر عن مدى سعادة باراغواي ، لأنها حصلت على مساهمة بعض خبراء منظمة الأمم المتحدة ، الذين تعاونوا معها .

ان الأمم المتحدة تعرف تماما الموقف الخطير الذي تتعرض له الدول المستوردة للبتترول . وان البلاد المنتجة لها حق في أن تحمي مصالحها ، وأن تضمن بيع هذه الموارد غير المتجددة بسعر مجز ، ولكن زيادة سعر هذه السلعة ، والوقائع الحالية ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار . فهناك بلاد عانت ، وسوف تعاني مستقبلا ، من العواقب الوخيمة ، لرفع سعر البترول ، على نظمها الاقتصادية ، وان مأساة الشعوب النامية التي تستورد البترول تزداد حدة اذا ما فكرنا في الغبن الناجم عن هذا الموقف . ومعنى ذلك أن تقضى على الجهود التي تبذل من أجل التنمية ، ومعنى ذلك أيضا ، أن يسفر عن احتمالات مظلمة فيما يتعلق ببناء البنية الاقتصادية الاساسية ، وهناك شروط صعبة لاستيراد السلع الضرورية للتنمية الجماعية ، والحفاظ على مصادر العمل ، وتلبية الاحتياجات الاساسية للسكان .

ان باراغواى تأمل أن تكون منظمتنا هذه أول من يبحث عن الحلول العادلة لهـذـه الصعاب الجماعية الضخمة ، حيث أنه لن يكون هناك سلام ، أو عدالة ، بين الأمم ، ان لم توجد نظم اقتصادية سليمة حيث لا تصبح الرفاهية حكرا على البعض ، بالنسبة للاوضاع الاليمة التي تعاني منها غالبية الآخرين . ويجب القول بأن هذا الامتياز لا يمكن أن يركز على تنمية أكبر للبلاد ، أو على استغلال الموارد الطبيعية الحيوية في العالم .

ذلك وفقا لما قاله الرئيس الدستوري لباراغواى :

” في ظل الاوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة يجب أن نركز أساسا بشأن ضرورة الحفاظ على السلام بين الأمم ، وعلى علاقات من الصداقة والتضامن بينها ، ويجب توطيد العلاقات التي تتخطى المسافات وتقربنا من وحدة المشاعر الصادقة نحو مبادئ الحضارة والثقافة ” .

ان باراغواى بلد ليس له ساحل — ساهم في مؤتمر قانون البحار ، بروح منفتحة تجاه كافة أوجه القلق التي يعاني منها الآخرون . اننا نشعر بغيرة على حقوقنا ، ولكننا نحيد استمرار المفاوضات في اجتماعات اللجان المتخصصة التي تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة لتنمية الأمم ، الا أن الواقع لم يكن مشجعا حتى الآن . وعلى الرغم من الطلب الذي قدم رسميا لرئيس المؤتمر ، فاننا نلاحظ أن البلاد لا تزال تدلي بالتصريحات من جانب واحد حول تشريعاتها الخاصة بالبحار ، الأمر الذي سوف يعرض الاجتماعات المقبلة لقانون البحار لا وضاع قائمة يجب أن تؤخذ في الاعتبار . اننا نكرر ، ما سبق أن قلناه يوم ١٧ نيسان / ابريل ١٩٧١ في سان جوزيه في كوستاريكا اثناء الدورة العادية الأولى للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية ، وهو ما جاء على لسان وزير خارجيتنا الاستاذ الدكتور راؤول سابينا باستور :

” ان جمهورية باراغواى دولة بلا ساحل ، وتقع وسط الاراضي ، حيث أن هناك بعض الاوضاع الجغرافية والتاريخية قد حرمتها من امكانية التمتع بسواحل . ومع ذلك فان باراغواى يحق لها أن تتمتع بحرية الوصول الى أعالي البحار ، وبحرية الملاحة بلا قيود ، وأن تتمتع بموارد المصايد ، والموارد الكامنة في باطن البحر ، وفي المجال الجوي الذي يعلو هذه المنطقة ، خاصة وان البلاد التي تتمتع بسواحل تمتد نفوذها عبر

المناطق الساحلية حيث نطاق مياهها الاقليمية الذى تحدده بطريقة تعسفية ، كما  
أن هذه البلاد تحد أيضا من حقوق جمهورية باراغواى وجميع الدول الأخرى التي  
لا سواحل لها ” .

وان باراغواي لديه الأمل ، بالنسبة لمشاكل الشرق الأوسط ، أنه يمكن لهذه المنطقة أن تصل في النهاية الى سلام ، على أساس القرارين رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) ، لمجلس الأمن . ونعتقد أن الاتفاق الأخير بشأن سيناء ، انما هو مرحلة انتقالية هامة في الطريق الصعب ، نحو السلام والأمن والاستقرار في هذه المنطقة . واننا نأمل أن تتلو هذه الخطوة ، خطوات أخرى في مجال هذا الصراع . وان نفس الأمر ينطبق على قبرص ، حيث اننا نجد ان هذه المشكلة واجهت الأمم المتحدة بفشل جديد يمس هويتها .

ان باراغواي يؤيد التصفية التدريجية للاستعمار . وفي هذا الصدد فاننا نتعاطف مع تصميم شعب الصحراء في الحصول على تقرير المصير ، واختفاء الجيوب الاستعمارية في جبل طارق ، وبليز ، وماليناس .

وان باراغواي ، لتشارك بلاد امريكا اللاتينية ، قلقها ورغبتها في التوصل الى اتفاق حول مشكلة قناة بنما ، واننا لندرك تماما ، ان وجود هذه المشكلة له تأثير أكيد على العلاقات في هذا الجزء من العالم . ولهذا فان حكومتي تود أن تتعاون بالطريقة التي تبدولها مناسبة وملائمة ، في البحث عن الأساليب ، التي تكفل معالجة مرضية لهذا الموضوع ، بالنسبة لمجتمع امريكا اللاتينية ، الذي يسعى في كل الأوقات الى الدفاع عن سيادته وأمنه .

وان باراغواي طالما أيد انضمام بلاد جديدة الى منظمتنا ، حتى تصبح كيانا عالميا حرا خاليا من أى تمييز أو أية تفرقة .

ولهذا فمن العسير أن نفهم اغلاق الباب أمام قبول جمهورية كوريا الجنوبية في المجتمع الدولي . وفي الوقت الحالي لم يطلب الا طرف واحد - بعد أن انقسمت شبه الجزيرة الكورية الى طرفين - ان ينضم الى عضوية الأمم المتحدة . فما هي الحجج التي يمكن أن تساق للاعتراض على طلبه ؟ . اذا ما تم التصرف على هذا النحو ، فان هذا يعني ، اننا لا نشجع على عالمية الأمم المتحدة . من الممكن أن يؤدي انضمام احدى الدولتين الكوريتين الى الاسهام في انضمام الجزء الآخر من كوريا . وبذلك تمثل الدولتان الكوريتان هنا في المنظمة . ومن الصعب أن نتصور ، أن انضمامها الى الأمم المتحدة سيجعل الحوار بينهما صعبا ، أو يعوق عملية التوحيد السلمي . ان انضمام دولتي كوريا الى منظمة الأمم المتحدة ، قد يكون بمثابة حل وسط معقول ، سعيا للوصول الى النتيجة المرجوة بالأساليب السلمية .

ولا يجب أن توجد تفرقة في المعاملة ، ويجب أن نواجه هذه المواقف بالتطبيق السليم لمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد .

ان شعب الدولتين الكوريتين وحده ، هو الذي يمكنه أن يقرر بطريقة مشروعة ما يريد من نفسه ، وذلك عن طريق اجراء استفتاء مباشر وديمقراطي ، دون أي تدخل ، بحيث يمكن للشعب أن يعبر عن رأيه .

ومن غير المعقول ان بعض البلاد التي عوقت ، في مرحلة من التاريخ ، دخول جمهورية فيتنام ، تصبح الآن من أنصار دخولها . ان تلك البلاد رفضت حينذاك أن تؤيد قبولها ، لان فيتنام الجنوبية ، كان بها نظام نيابي للحكم ، يقوم على تعدد الأحزاب ، في مواجهة النظام القائم في فيتنام الشمالية . أما الآن ، وبعد أن قام في هذه المنطقة نظام حكم مطلق ، يستند الى حزب واحد قوى ، فانها لا تعترض على انضمامها الى الأمم المتحدة ، على الرغم من ان فيتنام لا تزال مقسمة . ولم يذكر شيء عن نوع التوحيد الذي تبذل محاولات فرضه على دولتي كوريا كشرط أساسي له . ومع ذلك فان عملية توحيد فيتنام قد تكون سهلة ، بموافقة الحكومتين ، لوجود نظام اقتصادي ، وايدولوجيات متماثلة في البلدين ، كما يوجد نفس الاتجاه على الصعيد الدولي .

ان تعويق دخول كوريا الجنوبية الى الأمم المتحدة ، قد وضع نمطا لمنع دخول جمهورية فيتنام ، ولكن بعض الحكومات لم تكن متفقة في وجهات نظرها ، بل كانت متناقضة فيها ولأنها كانت تقوم على التمييز . ووراء كل هذا ، لدينا بعض المفاهيم الايدولوجية التي تحكم الموضوع . فعندما عرض هذا الموضوع على مجلس الأمن ، فان المتحدثين لم يترددوا اطلاقا في الحديث بكل جرأة ، عن مواقفهم التي تقوم على التمييز .

فلندرس الآن هذه الوقائع ، على ضوء الاتفاق النهائي الذي توصل اليه مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في هلسنكي . وفي الوقت الذي لم يجف فيه بعد مداد الوثيقة التي وقعت حديثا ، بدا أن الواقع اليومي ابعده ما يكون عن روح الحكومات التي تسعى الى التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد الأخرى .

ان الارهاب ، والانقلابات ، والتخريب ، لا تزال قائمة ، وتهدد الدعائم الأساسية للحضارة . وطالما أدنا ذلك في المجتمع الدولي ، وان كان المجتمع الدولي لم يول هذه المشكلة

المؤلمة الاهتمام المرجو منه ، خاصة وأن الارهاب والتخريب ، مرتبطان بوضوح ببعض البلاد ، وبعض التجمعات المتعددة القوميات التي تسعى سرا ، أو صراحة ، لتأييد هذا الاتجاه الى الارهاب والتخريب .

وليس هناك من هو في مأمن من التخريب الاجرامي ، حتى أولئك الذين يحمون الارهابيين أنفسهم ، ويدفعون لهم لأسباب سياسية أو أيديولوجية .

ولقد حان الوقت ، لكي نتخذ على الصعيد الدولي مواقف محددة تماما ، حتى يمكن القضاء على الارهاب والعنف المنظمين ، وحتى لا يصل العنف الى درجة التمتع بتسامح في المحافل الدولية ، مما يضعف من قوة القانون ، والحقوق ، والاخلاق ، وأسس أية حياة اجتماعية متدينة . ان العام الدولي للمرأة ، كان حدثا مميزا لمنظمتنا ، فان المرأة ، في تاريخ باراغواي ، تحتل مركزا مشرفا في قلب الحضارة . فلقد كانت المرأة دائما عظيمة ، في الحب ، في السلام ، في العمل ، أما ، زوجة ، ومناضلة ومحاربة ، ورفيقة في الكفاح ، وفي كل وقت مع الرجل . وكانت مربية ، ومدرسة وغير ذلك . وقد أسهمت معنا في اقامة المجتمع ، وواجهت معنا الدمار الشامل ، وعند ما بدأنا نعيد بناء البلاد ، أسهمت في هذا البناء . والمرأة في بلادنا تتمتع بكافة الحقوق المدنية وغيرها . ولقد نظمنا احتفالات خاصة للاحتفال بالعام الدولي للمرأة ، الا اننا نرى أن هذا العام لم يحقق النتائج المرجوة منه ، نتيجة للمغالاة في اضعاف الطابع السياسي عليه .

وان باراغواي يعيش في سلام مع نفسه ، ومع جميع شعوب العالم ، وان حكومة وشعب باراغواي يريدان السلام والنظام ، والعدالة ، والديمقراطية الحققة ، وذلك بفضل المساواة في التعليم ، ومشاركة الشعب ، وسوف تتم في هذا الشهر الانتخابات البلدية في جميع انحاء الدولة ، وان احزاب الحكومة ، واحزاب المعارضة ستشترك في هذه الانتخابات بقوائم مفتوحة ، تهدف الى تهيئة ارادة الشعب .

وان شعب باراغواي لينظر الى المستقبل ، وهو يتحرك بأمل في أن يحقق عملاً مثمراً ، ليتمتع بسلام دائم ، تضمنه المؤسسات الجمهورية ، والديمقراطية في البلاد ، وذلك تحت ادارة القائد ، والمواطن الأعظم ، الجنرال الفريدوا استروسينر .

ان باراغواي يسعى جاهداً من أجل التنمية ، وان هذه الجهود انما نعبر عنها بالأرقام التالية : فقد كانت ميزانية النفقات للدولة عن ١٩٧٥ تصل الى ٢٦ مثلاً زيادة عن ١٩٥٤ ، وهي السنة التي بدأنا فيها تطبيق سياسة الاستقرار النقدي ، الذي لا يزال مستمراً .

وان التزايد المستمر في الطاقة الكهربائية المتولدة عن القوة المائية ، انما تسمح لنا بكهرية البلاد دون أي انقطاع ، وأن ندخل النظم الحديثة في مختلف القطاعات . واننا نسعى للحصول على رؤوس أموال تسمح بتعبئة كافة الموارد الطبيعية دون أن تتعرض البلاد للسيطرة الأجنبية . ولقد نفذنا برنامج اصلاح الزراعي الذي يحقق الرفاهية الحقيقية للفلاحين ، وهناك منشآت كبيرة انشئت بالاشتراك مع حكومتي الأرجنتين والبرازيل ، وهي عبارة عن مشروعات كهربائية مستمرة دون توقف . وان باراغواي يمدد الطاقة الكهربائية ، وان الاقتصاد المنظم - والقائم على الحرية حيث لا تتدخل الدولة الا لخدمة الرجل الحر - يدعم الاستثمارات والعمل .

وان باراغواي في الوقت الحالي لم يعد لديه الوقت للصدام المؤلم بين الأشقاء ، وان شعب هذا البلد قد أدرك أن طريق السلام والتسامح بين الأخوة ، هو الطريق الوحيد الذي يؤدي الى المستقبل المملوء بالرفاهية .

وان باراغواي يمدد المواد الخام ، ولا يزال يؤمن بالانسان ، وبالأمم المتحدة ، وانه ليأمل أن الأمم المتمتعة بالرفاهية والقوة سوف تفهم دورها في العالم المعاصر . واننا نعتقد أن السلام لا يكمن في عدم وجود الصراعات المسلحة فحسب ، بل انه موقف واقفي قبل البلاد الصناعية تجاه

التعاون الذي يهدف الى زيادة رفاهية الشعوب ، والعدالة في المبادلات الدولية ، سواء كان في مجال دعم التنمية ، والاحتياجات الأساسية للبلاد أو في حل المشاكل النقدية بفضل تدخل الجميع ، سواء في مجال التقنيات التي يجب أن تكون في متناول جميع الأمم أو في ايجاد نظام اقتصادي دولي جديد مبني على المعاملة العادلة بين مختلف البلاد .

اذا ما تحققت كل هذه الأهداف ، أمكن أن نقضي على المهوة القائمة اليوم بين البلاد الفنية ، وبين البلاد النامية . ان ذلك قد يسمح أيضا بأن نرسي أسس العالم الأفضل الذي نبغيه جميعا حيث يوجد الخبز ، والسلام ، والحرية ، ذلك لأنه دون سلام لن توجد حرية ، ودون حرية يكون الخبز مريرا . وسيكون السلام مجرد وهم ، وان السلام ومعه الخبز دون حرية ، انما يقلل ويسيء الى كرامة الانسان ، ويحول الشعوب الى مجرد قطيع من الأغنام المطيعة .

واخيرا فان باراغواي يود أن يعبر عن كل ما قاله منذ عامين ، اننا نريد منظمة ديناميكية تتعد عن مجرد الكلمات الجوفاء ، وألا تكون مجرد محفل من الكلمات ، اننا نريد كيانا متضامنا مخلصا ، حيث نجد الكبار يتعاونون مع الصغار ، في هذا العالم ، حتى يعيش الجميع تحت الشمس ، دون أن توجد أم مميزة ، وأخرى في ظلام النسيان ، ودون أن يحدث التدخل الأجنبي ، ودون استغلال ، وتبعية اقتصادية ، ودون عبودية عسكرية ، أو ايديولوجية .

السيد ميلو انتينس ( البرتغال ) ( الكلمة بالبرتغالية ) ( قدم الوفد النص

باللغة الانجليزية ) : من دواعي سروري العظيم ، أن أتحدث بصفتي مثلا للبرتغال في الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، وانني أتحدث في وقت يمر فيه بلدى بتغيير جذري في تاريخه ، نتيجة لمسؤوليات محددة ومتزايدة على المستوى الدولي . وأتحدث في وقت تجد فيه البرتغال نفسها تبحث عن شخصية جديدة كأمة مبنية على احترام الحريات ، والدفاع عنها ، والكرامة الانسانية ، والحرب ضد جميع أنواع التمييز ، والظلم ، والاستغلال ، على الصعيدين القومي والدولي .

ولقد شهدنا مؤخرا ميلاد أم جديدة شريكتنا في اللغة ، وصانعة حضارات مجيدة ، نجد فيها أمداً وتماثلاً لثقافتنا وعقليتنا ، وعلامات واضحة للتعايش ، — بالرغم من أن تلك الدول كانت خاضعة لضغط استعماري — وأصوات هذه الأمم التي برزت في المجتمع الدولي ، مع كل ما ترتب على

ذلك ، من وزن لتمثيل أصوات الشعوب ، كافتحت من أجل الحرية ، والعدالة ، والاستقلال ، منذ وقت طويل ، ونوجه التحية الأولى الى الأمم الناطقة بالبرتغالية التي حصلت على استقلالها هذا العام ، وأصبحت أعضاء في الأمم المتحدة .

ونقدم التهنئة الحارة والأخوية ، لجمهوريات الرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، وموزامبيق . ولقد أتاحت لبلادى فرصة الترحيب بقبول غينيا-بيساو في العام الماضي ، في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . وتشاركنا الآن ، ثلاثة شعوب جديدة ، كانت واقعة تحت السيطرة البرتغالية سابقا ، وكانت ضحية لحرب قاسية غير عادلة . وهذه الحقيقة شاهد على اخلاص نوابنا ، وعلى جدية سياستنا لتصفية الاستعمار ، وهي مهت سعادة وفخر عميق لنا .

ولا يفوتني أن أذكر هنا ، الدور الذى لعبته الجزائر ، في العملية التي بدأت منذ ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، والتي حولت بلدى ، من آخر معقل للاستعمار ، خال من أى معنى تاريخي ، الى بلد يعمل فعلا على احترام مسؤولياته ، في العملية التي لا يمكن أن ترتد الى الوراء ، وهي عملية تحرير الشعوب المستعمرة . وان التأييد الذى أبدته الجزائر دائما ، للحوار بين الحركات البرتغالية السرية ، المعارضة للفاشية ، وبين حركات التحرير الوطنية في المستعمرات البرتغالية ، أصبح بعد ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، دور الوساطة بين السلطات البرتغالية الجديدة ، وبين حركات التحرير ، والتي قام بالجهد الأكبر فيها ، الرئيس بومدين . وكل ذلك يستحق التحية الخالصة . لذلك أقدم تهنئة خاصة ، للرئيس السابق للجمعية العامة للأمم المتحدة ، سعادة عبدالعزيز بوتفليقة ، وزير خارجية الجزائر ، فلقد أسهمت كثيرا ، الصفات الشخصية والسياسية للسيد بوتفليقة ، بالتأكيد ، في موقف بلاده على المسرح الدولي ، فقد كان واحدا من المتحدثين باسم أمم العالم الثالث ، ومن المدافعين عن سياسة عدم الانحياز المتماسكة . ولا يفوتني ، في هذا المقام ، أن أؤكد على المساعدة والتأييد الذى أبدته لنا جمهورية

تنزانيا ، وجمهورية زامبيا ، في عملية تصفية الاستعمار ، التي كانت شائعة بالنسبة لتاريخنا ، وبالنسبة لشخصيتنا كأمة . وقد وجدنا هذين البلدين ، وبصفة خاصة رئيسيهما السيد نيريري ، والسيد كاوندا ، اللذين استلهما الفلسفة الانسانية التقدمية متبهمين ومتفهمين لتعدد المشكلات التي نشأت عن عملية تصفية الاستعمار .

ولقد تأكد اعتراف المجتمع الدولي ، واعتراف الأمم المتحدة بصفة خاصة ، بجهودنا الخالصة في عملية تصفية الاستعمار ، في اجتماع لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة ، ولجنة ال ٢٤ في لشبونة هذا العام . وقد أكدت بلادى الأهمية التاريخية لهذا الاجتماع في ذلك الوقت .

ولا يفوتني أن أحبي مع الاحترام والاعجاب العظيمين ، السيد الدكتور كورت فالدهايم ، الأمين العام للأمم المتحدة . ولقد أتاحت للحكومة البرتغالية ، في مناسبات عدة ، فرصة ادراك الحس السياسي العميق للدكتور فالدهايم ، والمامه الكبير بالعلاقات الدولية بكل تعقيداتها . وأذكر هنا زيارته للشبونة في العام الماضي ، التي كانت ذات أهمية قصوى بالنسبة لنا ، وتأثير كبير على جهودنا ، لحل المشكلات التي نجمت عن الموقف الاستعماري .

يتولى رئاسة الجمعية العامة ، هذا العام ، السيد جاستون ثورن رئيس وزراء لكسمبرغ ، وبذلك فان أوروبا الغربية تجد نفسها هذا العام ، ممثلة بأمة تقع في مفترق الطرق ، بين الثقافات اللاتينية والجرمانية ، وتقع في قلب أوروبا . واني أحبي السيد ثورن بكل اخلاص ، وأرجوله كل نجاح في تصريف مهمته .

ان البرتغال جزء من غرب أوروبا ، وهي تدرك ان دورها التاريخي ، لا يمكن أن ينفصل عن المنطقة الأوروبية التي تنتمي اليها . ان الاستقلال الكامل للبرتغال ، الذي نحارب من أجله دون تساهل ، لا يمكن أن يتحقق بالرغم من ارادة أوروبا ، ولكن عن طريق علاقات سليمة مع أوروبا ، التي تربطنا بها ثقافات ، وعلاقات اقتصادية وثيقة ، وغيرها من العلاقات .

وان الدور الذي تستطيع البرتغال أن تلعبه في كفاحها ، من أجل اقامة علاقات مبنية على مزيد من العدالة والمساواة ، بين المراكز الاقتصادية الرئيسية العالمية ، وبين أمم العالم الثالث ضحية المواقف الدولية غير المتوازنة ، هذا الدور ، انما يشكل عاملا هاما في هذه العلاقة السليمة مع أوروبا ، كما يشكل اسهاما فعالا نحو التطور التقدمي للحياة الدولية . ولقد أتاحت ليلاى - خلال الدورة الخاصة للجمعية العامة مؤخرا ، والتي كانت خطوة هامة للحوار بين القطبين - الفرصة لكي تعلن رأيها حول هذه النقطة . وقد أكدت من جديد ، موقفها القائم على التضامن الكامل مع كفاح الشعوب الفقيرة ، وهي تؤيد المزيد من الانفتاح والتفاهم من جانب الدول الصناعية الكبرى . وعلى ذلك ، فنحن نعلق أهمية كبيرة على مشكلات البلاد النامية ، التي نشترك معها في نقاط عديدة ، من أجل اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ، لا تجد في ظله هذه الأمم نفسها في موقف التبعية وعدم المساواة المتزايد .

وقد أبدت البرتغال التزامها بالمبادئ الواردة في الاعلان وبرنامج العمل لاقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول . ونحن نقدم تأييدنا غير المشروط للخطوات التي أتخذت مؤخرا ، نحو اقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية ، القائمة على أسس انسانية وعادلة \* .

وفي اطار الحوار الحاسم من أجل بقاء البشرية ، الذى يربط المراكز الاقتصادية الكبرى مع الأمم الفقيرة ، فان الحوار بين أوروبا وبين افريقيا ، يضعنا في موقف ندى فائدة خاصة ، وذلك بالنسبة للدور الذى يمكن أن نلعبه ، كرابطة بين هاتين المنطقتين . لقد أتاحت لنا مسؤوليتنا التاريخية في القارة الافريقية ، فهما لا يبعد البؤس والمعاناة لتلك الشعوب ، التي تعرضت طويلا للسيطرة الاستعمارية ، والتي تريد التحرر منها اليوم .

لقد مكنتنا التجارب الهامة لتصفية الاستعمار ، من أن ندرك دور الوساطة الذى يمكن أن نقوم به في الحوار بين أوروبا - المستفيدة التقليدية من المواقف الاستعمارية - وبين افريقيا . وبالرغم من ان البرتغال ، كانت بلدا استعماريا ، الا انها لم تكن دولة مهيمنة من الناحية الاقتصادية ، في سلسلة الاستغلال الامبريالي . ونظرا لوقوعها على حافة أوروبا ، وفي موقف ثانوى من المراكز الصناعية الأوروبية الكبرى ، فان دورها ، كشريط نقال ، للمصالح الخاصة عبر الوطنية ، أصبح واضحا ، مع اشتداد الحرب . وقد تغير الآن دورها التاريخي ، بطريقة جذرية ، بعد أن أصبحت القوى السياسية في البرتغال ، في خدمة الطبقات غير المتمتعة ، وغير الميسورة ، وبعد أن أصبحت موجهة نحو سياسة للتقدم والاستقلال الوطني . وأصبحت البرتغال - بفضل عملية تصفية الاستعمار التي جرت دون أية نوايا في استعمار جديد - قادرة على أن تكون وسيطا ، حاملا لنمط جديد من العلاقات ، بين مراكز الثروة والقوة الرئيسية ، وبين أمم العالم الثالث الفقيرة المستغلة .

ونعتقد ان الاقلال من عدم المساواة المتزايد بين البلاد الغنية والفقيرة ، عن طريق استبعاد النظم الاقتصادية الدولية التي شوهتها المصالح القوية ، يعتبر عاملا هاما في ترويض المنازعات واقامة السلام .

\* تولى الرئاسة السيد ارد مبيليج (منغوليا) ، نائب الرئيس

وهناك عامل آخر ، ذو دور حاسم في الكفاح من أجل السلام ، وهو نزع السلاح ، وقد كان احدى الأولويات التي أولتها الأمم المتحدة أهمية خاصة لفترة طويلة ، وهو يزداد الحاحا في كل عام ، نتيجة للتكدس المتزايد للأسلحة النووية . وتؤيد البرتغال ، عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، في أقرب وقت ممكن ، تشترك فيه جميع الأمم على قدم المساواة ، لكي تبحث فيه المشكلات الشائكة بالنسبة لبقاء البشرية .



بغض النظر عن انتماءاتها الى تكتلات سياسية وعسكرية مختلفة ، ولهذا السبب فان هذا المؤتمر مثل مبدأ التغلب على التعارض الجاكد بين التكتلات ، ومثل اسهاما محمدا نحو الوفاق الدولي . والآن ، أشير الى بعض المسائل التي تهدد السلام العالمي . فيما يتعلق بالشرق الأوسط فاننا ننظر بقلق الى عدم احترام القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة ، ونحن نؤيد السلام فسي هذه المنطقة ، ان هذه الحقيقة ، لا تعني عدم احترام لأى من الحقائق القائمة فضلا بالنسبة لوجود الدول ، وهي بالمثل ضد أى حل عنيف أو امبريالي ، وضد فرض ارادة مجتمع بالقوة على ارادة مجتمع آخر .

ونحن نشكر مبادرات السلام الأخيرة في هذه المنطقة ، ونأمل أن تؤدي الى حل عادل يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وفي دوله له ، بالرغم من أننا نعتقد أنه لا يمكن تجاهل وجود اسرائيل كأمة . ونحن فيما يتعلق بهذا الموضوع نؤيد حلاً يسمح بحياة حرة للمجتمعات المختلفة ، دون سيطرة من أحد ، وهو مبدأ استرشدنا به دائما في سياستنا لتصفية الاستعمار . وفيما يتعلق بموضوع قبرص نرى هنا أيضا طائفتين ، بالرغم من أنهما تتعايشان في نفس المنطقة ، إلا أنهما لم يمكنا من العيش معا في سلام وانسجام .

وتقع قبرص في منطقة جغرافية سياسية هي منطقة البحر المتوسط ، والتي نعتقد أنه يمكن أن تمتد بحيث تقرب بين بلدان جنوب أوروبا . وبلدان شمال أفريقيا ، والشرق الأوسط ، ويمكن أن تغير بمرور الوقت ، وبطريقة ايجابية علاقات القوى في العالم . ان كفاح شعب قبرص من أجل اختيار ذاتي لمصيره ، سوف يسهم دون شك في دعم منطقة البحر المتوسط ، التي نعلق عليها أهمية كبيرة .

ان ادانتنا للفصل العنصرى نهائية ، وتنبع من عالمية سياستنا . ان أية تفرقة بين البشر لهي بغيضة لضميرنا ، سواء بنيت التفرقة على العنصر ، أو الجنس ، أو الدين ، أو أى معيار آخر ، ومثل هذه التفرقة تلغي التقدم الانساني .

وفيلما يتعلق بروديسيا ، فقد اعترفت البرتغال بالمجلس الوطني الأفريقي (ANC) باعتباره الممثل الشرعي الوحيد لشعب زمبابوى ، وأدانت سياسات القمع والتفرقة التي ينتهجها نظام

حكم سالزيرى . ونأمل ، بل ونرغب ، في أن تحل هذه المشكلة بالوسائل السياسية والسلمية عن طريق المفاوضات . بالرغم من أننا نعتقد أنه يجب أن تمارس أقوى الضغوط الدولية على نظام حكم الأقلية في روديسيا .

وفيما يتعلق بناميبيا ، فان موقفنا هو أن هذه المنطقة تقع تحت احتلال غير شرعي من جانب جمهورية جنوب أفريقيا ، ونأمل أن يقبل هذا البلد قريبا القرارات المعنية التي أصدرتها الأمم المتحدة .

والآن أنتقل الى موضوعين يشغلان بالنا في هذا الوقت ، ونحن نتصرف فيما يتعلق بهما في اطار سياسة تصفية الاستعمار المبنية على احترام الاختيارات السياسية للشعوب ، ونبذ كـ أشكال الاستعمار الجديد . وأشار الى موضوعي أنغولا وتيمور .

وثمة مبدأ أساسي في سياسة تصفية الاستعمار ، كان دائما احترام شخصية الشعوب المستعمرة ، ومقدرتها على أن تحدد بنفسها مصيرها السياسي ، وأن تبني نوع المجتمع الذي يلائم ظروفها القومية . ونعتبر أن التغيير السياسي المشروع الوحيد للشعوب المستعمرة هو حركات التحرير التي نبعت من الشعب وتخوض دون أية تفرقة عرقية ، كفاحا مسلحا وسياسيا وتقود عطية تحرير هذه الشعوب .

وفيما يتعلق بأنغولا ، فان وجود ثلاث حركات تحرير مختلفة اختلافا كبيرا من الناحية الأيدولوجية قد سبب تعقيدا كبيرا في تطبيق ذلك المبدأ ، وهذا التعقيد أخذ من جانب حركات التحرير صورة الانتهاك المستمر للاتفاقيات المعقودة ، والاتجاه المستمر الى القوة في المنطقة كلها وذلك في جهد يائس للوصول الى السيطرة وعند الحصول على بالاستقلال وعلى حساب تضحيات ومعاناته فرضت على آلاف كثيرة ، أوروبية وأفريقية .

وينفض النظر عن الاختيارات السياسية لشعب البرتغال ، أو الآراء الأيدولوجية لقاداتها ، تؤمن البرتغال أنه لا يجب أن تصدر أو تفرض أنماطا اجتماعية ، أو سياسية ، على المناطق التي كانت تستعمرها . ان تحرر الشعوب هو من مهمة الشعوب نفسها ، وبالتالي ، فلا يستطيع أحد أن يحل محل الأنغوليين في اختيار مستقبلهم ، لذلك فنحن نعتز بحركات التحرير

الثلاث المعترف بها دولياً وهي (UNITA) و (MPLA) و (FNLA) وقد بذلنا كل جهد بالوسائل السياسية حتى يمكن الوصول الى اتفاق بين هذه الحركات الثلاث لصالح شعب أنغولا .

ان اتفاقيات ( ألفتور ) اتفقت فيها كل حركة بشرعية الحركات الأخرى وأنشأت اطاراً انتقالياً من أجل الاستقلال ، الا أن الأحداث باغتته في مواطن كثيرة . وبالرغم من ذلك ستظل البرتغال مخلصاً لروح هذه الاتفاقيات ولمبادئها الأساسية . ومن ثم فهي تواصل الاعتراف بحركات التحرير الثلاث ، على اعتبار أنها الممثلة الشرعية لشعب أنغولا ، وتعتبر الحادي عشر من تشرين الثاني / نوفمبر تاريخ استقلال أنغولا ، وتؤمن بأن وحدة تلك المنطقة لا يمكن أن يدانيها شك . وفي ضوء الموقف السائد في أنغولا ، وهو الحرب المدنية ، فسوف تنشأ مشكلة نقل السلطة في تاريخ الاستقلال . وبالنسبة لحل هذه المشكلة فاننا نضع آمالاً كبيرة على تعاون الدول الأفريقية . وبصفة خاصة ، تلك التي لها مصالح مباشرة في المنطقة . ان اسهاماً حاسماً في هذا الاتجاه سوف يكون في صورة عقد مؤتمر فوري بين حركات التحرير الثلاث ، وبين البرتغال ، مع مشاركة دول أفريقية أخرى كوسيلة تختارها حركات التحرير ، يمكن أن تدرس في هذا المؤتمر وسائل نقل السلطة .

ان التأييد السياسي ، والدبلوماسي النشط ، من جانب الأمم المتحدة ، والمجتمع الدولي ، وكذلك عدم التدخل من جانب القوى الكبرى ، أو المصالح الاقتصادية الكبرى ، سوف يكون له أهمية قصوى من أجل حل النزاع في أنغولا ، والذي يعرض الميزان السياسي في المنطقة للخطر ، ويشكل تهديداً خطيراً للسلام العالمي .

ولذلك يجب أن تبذل الجهود لتجنب انتشار الحرب المدنية في المنطقة ، وخاصة بعد الاستقلال . ونحن لم ندخر وسعا في ذلك ، وسنواصل بذل كل ما نستطيع ، ونأمل في أن يتدارك المجتمع الدولي مسؤولياته في البحث عن حل سلمي للمستقبل السياسي للمنطقة .

أما فيما يتعلق بتيمور ، فإن الموقف بالغ الخطورة . وقد اقترحت البرتغال ، أن تقوم الأحزاب السياسية في تيمور ، ابوديتي ، وفرتيلين ، و U.D.T باجراء محادثات ، بغية إيجاد حل سلمي لمستقبل هذه المنطقة . كما أبدت استعدادها لقبول صيغ سياسية عريضة ، يمكن أن تأخذ في الاعتبار مصالح شعب تيمور ، والمصالح المشروعة للبلاد في تلك المنطقة الجغرافية السياسية ، كأندونيسيا ، ويمكن أن تتم عن طريق الاتفاق مع ممثلي تيمور . ومن ناحية أخرى ، فإن البرتغال تعلن عن استعدادها لعرض محادثات مع اندونيسيا ، على المستوى الملائم ، بغية تمهيد الطريق نحو إيجاد حل سريع عن طريق المفاوضات باتفاق الأحزاب الثلاثة .

وهناك إشارة أخيرة لموقفنا فيما يتعلق بالكتلتين اللتين تقسمان العالم اليوم . ان البرتغال عضو في حلف شمال الأطلسي ، وفقا لبرنامج حركة القوات المسلحة ، وهو قرار دستوري مؤقت في بلدى تحترم بمقتضاه الالتزامات الدولية التي تعهدت بها من قبل . ونحن لانعترف أن نشكك في عضويتنا في هذه المنظمة ، لأننا نعتقد أن أفضل طريقة للوفاق ، والتي يمكن أن تقضي على العداوة الموروثة عن الحرب العالمية ، هي أن نتجنب خلخلة النظام الاستراتيجي الحالي ، ولذلك سوف نظل أوفياء لاتفاقية شعب الاطلنطي ، وهذا لا يمنعنا من التعبير عن تضامننا الصريح مع من نريد من مجموعة الدول غير المنحازة ، وأولئك الذين يمهدون الطريق نحو سياسة الاستقلال الوطني . لقد شاركت البرتغال مؤخرا كضيف في مؤتمر الدول غير المنحازة في ليمبا ، وسعت الى تكثيف الاتصالات الثنائية والمتعددة الأطراف ، مع مجموعة هذه الدول . وسنواصل هذه السياسة ، ونشعر أن هذا لن يدعم فقط استقلالنا الوطني ، ولكنه سيسهم بنشاط نحو إيجاد نوع جديد من العلاقات السلمية ، وعلاقات التضامن ، التي تود جميع الشعوب المستقلة اقامتها .

ونحن نعلم أن الدور التقدمي الذي نود أن نقوم به في العالم اليوم ، لا يمكن أن ينفصل عن موقفنا في غرب أوروبا . ولقد ركزت من قبل ، على موقف الوسيط ، والدور الذي سنلعبه بين

أوروبا وبين بلاد العالم الثالث ، وخاصة افريقيا ، والبلاد العربية ، وهناك أحداث مشجعة ، مثل اتفاقية لومي ، التي تدعو الى الاعتقاد بأن اقامة علاقات عادلة بين أوروبا والعالم الثالث ، سوف توازن بين قوى الدول الكبرى ، كما أن منطقة البحر المتوسط ، يمكن أن تلعب دورا هاما في علاقة جديدة بين هذين القطبين .

لقد أوضحت أمام الجمعية الخطوط الرئيسية لسياستنا الخارجية ، وهذه السياسة تنبع من اختيار أساسي ، قامت به حركة القوات المسلحة ، باسم الشعب البرتغالي ، وتأكدت بعد ذلك في انتخابات حرة ، وبارادة من الشعب صاحب السيادة ، وهو اختيار الاشتراكية الديمقراطية السياسية .

ان البرتغاليين الآن يعيشون في مجتمع تقدمي ، تحرر من جميع صور العلاقات الأجنبية بين الشعب ، وهو مجتمع ملتزم بطريق الاشتراكية ، وهذا يعني ، من ناحية أخرى ، ان البرتغاليين لا يودون التضحية على طريق الاشتراكية بالانتصارات الديمقراطية السياسية المبنية على التمثيل والانتخابات العامة ، وتعدد الاحزاب ، لأننا نعتقد أن الاشتراكية لا تلغي هذه المكاسب التاريخية ، ولكن تدعمها وتجعلها عالمية ، بينما تظل متفتحة لصور أخرى من الحياة الديمقراطية التي يمكن أن تحققها المبادرات الخلاقة للشعوب .

ومن هذا الاختيار الأساسي ، تنبع سياستنا الخارجية ، واحترام المبادئ الأساسية للحياة الدولية ، والتسوية السلمية للمنازعات ، والسيادة بين الدول ، ورفض التدخل الخارجي ، في اختيار مصائر الشعوب ، واقامة علاقات مع جميع شعوب العالم بغض النظر عن نظمهم الاجتماعية والسياسية . وينبع من هذه السياسة أيضا تأييد الاتجاهات التقدمية ، التي تزداد تدعيا عالميا ، وهي كفاح الشعوب ، وأمم العالم الثالث ، من أجل الاستقلال التام ، ومن أجل قيام علاقات اقتصادية عالمية جديدة على قدم المساواة ، وتطور سياسة الوفاق ، في العلاقة بين الكتل العسكرية والسياسية الكبرى .

ان التقدم في العلاقات الدولية نحو العدالة والسلام ، كان من بين الأماني القديمة للانسان ، الذي يتوق الى القضاء على الحواجز النابعة من امتيازات وأنانية الأمم ، ومن الأجناس والطبقات والشعوب . ان الانسانية تقترب الآن من العالمية ، بطريقة لا ارتداد فيها . ولا تستطيع

الشعوب والثقافات بعد الآن ، أن تتجنب التيارات والاتجاهات العالمية . وأصبح الضمير العالمي لا يقبل أكثر من أى وقت مضى ، فرض الامبريالية ، أو أطامح السيطرة من بعض الأمم على غيرها .

ان الدور التاريخي ليلدى هدف أولا الى اقامة علاقات بين الشعوب المختلفة ، التي كانت تعزلها الحضارات ، بعضها عن بعض . ونأمل اليوم في أن نسهم في هذه الخطوة ، لصعود الانسان في اتجاه عالمي " حتى يتمتع بانسانية أكبر خطوة فخطوة " ، كما عبر بذلك أحد الشعراء البرتغاليين . وارتقاء الانسان ليكون " أكثر انسانية " ، سوف يتحقق عن طريق الالفاء الكامل ، للمواقف الناتجة عن سوء استخدام القوى السياسية والاجتماعية أو الاقتصادية ، المبنية دائما على أساس منطق المصالح الانانية ، لمجموعات قليلة قوية ، وكذلك عن طريق ادراك أن العلاقات الدولية ، يجب أن تمثل نقطة التقاء للمصالح العليا للبشرية ككل .

لذلك ، نحن نراقب بيقظة ، المصالح الخاصة المبنية على تحقيق الربح وحده ، والتي تنتشر على نطاق واسع ، متجاوزة الحدود القومية ، وهذه حقيقة ، يجب أن نضعها في الأذهان من الآن ، فيما يتعلق بالعلاقات الدولية ، ونضال الشعوب من أجل التحرر الكامل .

وعن طريق التغلب على كل أنواع القمع والاستغلال ، اللذين مازالت البشرية تعاني منهما ، سيمكن للانسان أن يقوم بمهمته كمبدع للقيم العالمية ، وكضمير للكون نفسه ، لأننا لانهتم فقط ببقاء الجنس البشرى ، بل بتحقيق الانسانية الكاملة ، عن طريق التحرر من كل أنواع الخضاع ، أو الاغتراب ، حتى نقضي على المجتمع الذى كان سائدا في عصر ما قبل التاريخ .

السيد الأصنج (الجمهورية العربية اليمنية) : السيد الرئيس ، يسرني أن أوجه اليكم أحر التهاني لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة . واني أعتبر هذه التهنئة اعرابا عن جزيل التقدير لشخصيتكم الفذة التي تتمتع باحترام شامل ، يؤمن ولاشك نجاح الدورة بفضل حكمتكم ، وحسن ادارتكم ، كما أعتبره تقديرا لبلدكم الذي له في أوروبا مكانة خاصة . وهل لي أن أذكر لكم مدى حرص بلادى على تدعيم وتوثيق علاقاتها مع جميع الدول الأوروبية الصديقة ، التي نعتبرها مركزا للحضارة العصرية والتكنولوجيا ، التي عمت فوائدها العالم . وغني عن الشرح حرص الجمهورية العربية اليمنية على تطوير علاقاتها الودية ، مع جميع بلدان العالم على أساس من المساواة والاحترام المتبادل ، بقصد ايجاد تعاون ايجابي ومثمر ، من شأنه أن يرسى قواعد السلم والتعاون العالمي .

كما أعرب عن جزيل التقدير للجهود القيمة التي يبذلها سعادة الأمين العام كورت فالدهايم لتأدية مهامه الضخمة باخلاص مشكور .

وان بلادى لترحب بانضمام ثلاث دول أعضاء جدد الى منظمتنا الدولية ، مما يزيـد من أهميتها وشمولها . فباسم اليمن أهنيء جمهورية موزامبيق ، والرأس الأخضر ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب الديمقراطية متمنيا لهم المشاركة الايجابية في أعمال الأمم المتحدة .

السيد الرئيس ، تعتبر الدورة التاسعة والعشرين ، والدورة السابعة الخاصة من دورات الأمم المتحدة نقطة تحول ملموس في العلاقات الدولية . فقد حصل الشعب الفلسطيني على بعض حقوقه المهدورة . وأما على الصعيد الاقتصادي والتعاون البناء ، فقد تمكنت الدورة الخاصة من تحقيق الكثير من أهدافها . وان كان الفضل في عقد الدورة الخاصة وما سبقها يعود للسـي الرئيس الجزائري هواري بومدين ، فان الفضل في نجاح أعمال الدورة العادية والدورة الاستثنائية ، يعود ولاشك الى وزير خارجيته اللامع رئيس الدورتين الأخ عبد العزيز بوتفليقة الذي استحق تقدير واعجاب الجميع .

تعالج الدورة الحاضرة كعادتها ، العديد من المواضيع الهامة ، لكنه من البديهي أن تكون قضية فلسطين محور اهتمام الدول الأعضاء ومن ورائها الرأى العام العالمي ، وذلك نظرا لما تنطوى عليه هذه القضية من اخطار تهدد منطقة الشرق الأوسط بكاملها والعالم أجمع بانفجار جديد من العسير تقدير مداه وأبعاده .

ومعلوم ان الشعب الفلسطيني الذى يقارب عدده الأربعة ملايين ، لا تزال أرضه مغتصبة وحقوقه المشروعة مهدورة ، يعاني قسم كبير منه حالات الاضطهاد البشعة في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، وقسم آخر يعيش حياة التعاسة لاجئا على تراب وطنه أو في مخيمات تجمعات اللاجئين البائسة الموزعة على البلدان المجاورة . وقسم آخر مشرد في المنطقة وخارجها . ولا تزال اسرائيل التي طردت هذا الشعب الأصيل عنوة ، وأبعدته عن وطنه واستولت قسرا على ممتلكاته ، تستهتر بحقوقه وتمنعه من العودة الى مسكنه ، ومتجره ، ومزرعته ، وتعيب بحقوقه المعترف بها والمشروعة متجاهلة قرارات الأمم المتحدة الواضحة والجلية .

وقد أدى هذا العبث والاستهتار كما تذكرون ، الى يقظة الأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين السابقة ، حيث أكدت الجمعية العامة بأكثرية تكاد تكون اجماعية " حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين غير القابلة للتفريط " وكذلك " حقه في الاستقلال والسيادة الوطنيين " .

" وأكدت الجمعية العامة من جديد حق الفلسطينيين غير القابل للتفريط في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم ، التي شردوا واقتلعوا منها . "

وجد يربنا أن نذكر أيضا ان قرارات الأمم المتحدة للعام الماضي وما سبقه اعترفت بان الشعب الفلسطيني طرف رئيسي ، في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . ومن أجل ايجاد حل سلمي عادل ودائم لما يسمى بمشكلة الشرق الأوسط ، لا بد من اعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية كاملة ، ذلك ان اعادة هذه الحقوق لاصحابها ، هو جوهر هذه القضية ، مع الجلاء التام عن جميع الأراضي العربية المحتلة .

ومعلوم أيضا ان القرار ٣٢٣٦ للدورة السابقة ( ٢٩ ) طلب الى الامين العام للأمم المتحدة ان يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار التاريخي . وان وفد بلادى في انتظار فرصة دراسة هذا التقرير ليعرب عن رأيه وعن الخطوات التالية الواجب اتباعها لاحقاق الحق ، ورفع الحيف والظلم عن شعب نعبر العالم بأسره ، مسؤولا عن مصيره الاليم المتنافي مع أبسط قواعد العدالة والمتعارض مع شرائع الأمم المتحدة ، والمبادئ التي بنيت عليها .

وما ينطبق على حقوق الشعب الفلسطيني المهدورة ينطبق بنفس الوضوح على أراض مفتتصة لثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة ، لا تزال منذ عام ١٩٦٧ ترزح تحت الاحتلال العسكري ، ولا تزال اسرائيل متهاونة متجاهلة لجميع القرارات الأممية ، التي تجبرها على الجلاء عن الأراضي المفتتصة عسكريا .

ويحسن بالمجتمع الدولي أن يفكر جديا في اتخاذ التدابير الرادعة التي نصت عليها شرائع الأمم المتحدة بقصد وضع حد نهائي لتعنت اسرائيل واستهتارها بقرارات الأمم المتحدة . وهل ينسى العالم المسيحي والعالم الاسلامي ، ان مدينة بيت المقدس المقدسة هي جزء من الأرض المحتلة بما عليها من مبان قدسية ومع ما تحمل من تاريخ ومن مكانة في قلوب مئات الملايين من المؤمنين المسيحيين والمسلمين .

وهل يعقل أن تظل بيت المقدس محتلة أو أن يدوم احتلال أراض تعتبر جزءا لا يتجزأ من ثلاث دول مستقلة ذات سيادة . وان يستمر تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني المعترف بها دوليا ، دون أن يؤدي هذا الوضع ، الى انفجار يعرقل كل المساعي المؤدية الى سلام عادل دائم ، وبالتالي يعرض سلامة المنطقة والعالم لأخطار جسيمة .

سیدی رئیس ، لا بد لنا أن نشير بهذه المناسبة الى ما ستحصل عليه اسرائيل من أسلحة اضافية حديثة ومتطورة ، تهدد بها المنطقة بكاملها ، وتصلح لحمل الرؤوس النووية الهدامة . وهل لي أن ألفت النظر الى ان اعطاء هذه الأسلحة وثمانها آلاف الملايين من الدولارات للمعتدى ، من شأنه تشجيع اسرائيل على استمرارها باحتلال الأراضي العربية ، والتهاون بالحقوق المشروعة الواضحة .

واني أردد ما سبق واعلنه بهذا الصدد ومن على هذه المنصة معالي وزير خارجيته الكويت الذي قال :

" ان مجموعة التعميدات الامريكية لاسرائيل ، تشكل سابقة خطيرة ، لان ذلك يشدد من عزم اسرائيل على مقاومة الانسحاب من باقي الاجزاء العربية المحتلة " (الجلسة ٢٣٦٨ ، صفحة ٦٢)

ان هذا الموضوع ، يسبب لحكومة الجمهورية العربية اليمنية قلقا بالغا ، لانه يعرقل الجهود المبذولة لايجاد حل عادل ، ويشجع المعتدى على الاحتفاظ بثمار عدوانه . . ومواصلته اسرائيل لهوايتها في ممارسة الابتزاز السياسي التي تخصصت فيها ووجدت في الدوائر الصهيونية الموالية لها ، وسيلتها للحصول على كل ما تطلب مجانا ، وبدون شروط أو تنازلات . ان استمرار الاستجابة لسياسة الابتزاز الاسرائيلي على حساب المصالح الوطنية للاخرين ، من شأنه أن يعمق الشكوك ، ويقود الى خيبة أمل كبرى .

لقد شهد العالم منذ بداية هذا العام عدة مؤتمرات واجتماعات على مستويات مختلفة . . وقطعت سياسة الوفاق شوطا جديدا من خلال اتفاق هلسنكي . . وان بلادي ، التي تؤمن بفائدة التعاون الدولي ، قد رحبت وساهمت في جميع المؤتمرات الاقليمية ، والدولية ، ومنها مؤتمرات عدم الانحياز . كما أعارت بلادي اهتماما خاصا ، للمهمة الانسانية الجليلة ، التي يضطلع بها المؤتمر الاسلامي ، ونأمل ان يساهم هذا المؤتمر في اعمال الامم المتحدة بصفة مراقب .

وفي مجال توطيد احترام قواعد القانون الدولي بالنسبة للعلاقات بين الدول ، وتعزيز دور الامم المتحدة في هذا المجال ، يسعدني القول ان حكومتي تعير هذا البند من جدول الاعمال اهتماما خاصا ، نظرا لتمسكنا بمبدئي السلم والامن الدوليين ، اللذين لا بد من احترامهما ليتمكن العالم اجمع من التمتع بالاستقرار والاطمئنان ، ولتتمكن الدول النامية من تحقيق واستثمار مشاريعها الحيوية اللازمة لتأمين نهضتها وتطورها . هذا التطور الذي تعمل الجمهورية العربية اليمنية بعناية وتفاني لتحقيقه بالسرعة الممكنة ، وهو الهدف الذي جعله رئيس الدولة ، الاخ ابراهيم الحمدي ، في مقدمة الامل الوطني التي يعمل جاهدا على تحقيقها .

ولنا أمل كبير في أن يتمكن المجتمع الدولي من استعمال جميع الوسائل التي من شأنها تعزيز دور الامم المتحدة لتتمكن من تأدية رسالتها ، في صيانة وتدعيم السلم ، بحمل التمردين والمستهترين بشرائعها على الانضواء تحت احكامها واحكام القانون الدولي .

لقد اشتركت اليمن ، مع سائر دول العالم الثالث ، في مؤتمر " ليما " ، كما ساهمت بعناية واهتمام في الدورة الاستثنائية الاخيرة بقصد محاولة ايجاد نظام اقتصادي عالمي جديد ، مبني على العدالة والايجابية . لذا رغبنا بالقرار الذي اخذته الدورة الخاصة في نهاية اعمالها ، وكذلك بالميثاق الذي اقرته ، والذي يؤكد الحقوق ، والواجبات الاقتصادية للدول ، الامر الذي من شأنه ، في حالة احترامه من قبل الدول المتطورة والغنية ، تضييق الشق الذي يفصل حالياً بين هذه الفئة من الدول والبلدان النامية .

اسمحوا لي ان انتقل الى موضوع آخر ، هو موضوع قانون البحار .

عندما أقرت الامم المتحدة اعلانها التاريخي الذي اعتبرت بنصومه وفحواه ، ان البحار وقاعها ، وما تحت قاعها ، في المناطق التي تقع خارج السيادة الوطنية باشكالها المختلفة ملكاً للبشرية جمعاء . سار بذلك المجتمع العالمي خطوة جريئة واسعة تعتبر بنظرنا من أكثر ما قررتته الامم المتحدة حتى الان عدالة وانصافاً ، ذلك انه لأول مرة منذ ان وجدت منظمتنا الدولية يتخذ مثل هذا القرار الذي يجعل سبعين في المائة من الكرة الارضية خاضعاً لمفاهيم جديدة عادلة يتساوى فيها الجميع بالحقوق وعدالة التوزيع .

لذلك كان اهتمام الجمهورية العربية اليمنية واضحاً منذ انعقاد لجنة قاع البحار ، واستمر هذا الاهتمام بنفس العناية في الدورات الاولى ، والثانية ، والثالثة ، لمؤتمر قانون البحار . وكان تمسك اليمن ، بمبدأ ممارسة السيادة على المياه الاقليمية ، مستنداً الى قرارات عادلة تبنتها مجموعة الدول الافريقية ، ودول عدم الانحياز ، وجميعها يكرس مبدأ السيادة التي نحرص عليها جميعاً . ومعلوم ان تمسكنا بمبدأ المرور البرئ نابع في حقيقته وجوده ، من حق الدولة الساحلية في ممارسة سيادتها على ارضها المغفورة بالمياه ، لافرق ان وجد على هذه المياه الاقليمية مرور دولي أم لا . وبديهي ان تمسك اليمن بهذا المفهوم ، لا يعني مطلقاً اعطاء البلد الساحلي

حق عرقلة الملاحة التجارية وسواها ، بل العكس هو الصحيح ، لكن المرور العسكري في المياه الاقليمية لا بد له ان يخضع لشروط ، بعضها رمزي يضمن للبلد الساحلي حقه وشعوره بممارسة السيادة الوطنية ، بما يكفل له عند الحاجة ، الشروط اللازمة لضمان امنه وسلامته .

كما اننا نعتبر ، ان ملكية البلد الساحلي المطلقة للثروة السمكية والمعدنية وسواها المتواجدة في المنطقة الاقتصادية سواء وجدت هذه الثروة في البحر ، او قاع البحر ، او تحت قاع البحر . فان الملكية المطلقة لهذه الثروات للبلد الساحلي يجب ان تقر بوضوح وجلاء تام بنصوص قانون البحار الذي يجرى وضعه الان .

واننا نتظر المؤتمر الرابع لقانون البحار في الربيع المقبل بكثير من التفاؤل والانفتاح لكل رأى من شأنه عدم حرماننا من حق ممارسة السيادة على مياهنا الاقليمية ، حيثما وجدت هذه المياه الساحلية ، وكذلك تأمين حرية استفلالنا لمنطقة مياهنا الاقتصادية .

لقد كانت الجمهورية العربية اليمنية من الدول التي شاركت بعناية واهتمام في مؤتمر الامم المتحدة الاول ، والثاني ، والثالث ، للتجارة والائمان ، وكانت لاتزال تعير هذه المنظمة عناية خاصة ، ذلك ان اليمن تفاعلت منذ نشأة مؤتمر التجارة والائمان " الاونكتاد " ١٩٦٤ بمستقبل هذا الجهاز ، واعتبرت انه لا بد له ان يخطط الطرق والوسائل العملية ، التي تكفل مع الوقت ، تضيق الشق الذي يفصل بين الدول المتطورة الفنية بين الدول النامية المحرومة .

وبالفعل اتخذ مؤتمر التجارة والائمان في اجتماعاته الثلاثة الماضية ، قرارات عظيمة ايجابية ، ولو انها لم تنفذ لتاريخه الا بصورة جزئية ، ولكننا على يقين بان البلدان الفنية والمتطورة ، ستعمل على تطبيق القرارات السابقة والتي ستليها ، ذلك ان مصلحة العالم المشتركة هي في ايجاد العدالة في توزيع الثروة ، لان الغني لا يتمكن من استفلال الاخرين الى ما لا نهاية .

ولما كان قضايا النضال من اجل الحرية ، والاستقلال الوطني ، والقضاء على التفرقة العنصرية ، وتقليص مناطق النفوذ ، في مقدمة القضايا التي تعني بها اليمن حكومة وشعبا . . فاني اجد من واجبي ومسؤوليتي ان اتوجه الى القضايا التالية :

تعرب حكومتي عن عميق ارتياحها لانتهاء الحرب القاسية والمريعة التي عانت منها ثلاث دول اسيوية ، وهي جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية جنوب فيتنام ، وكبوديا ، واننا نتمنى

لهذه الدول الثلاث النجاح في اعادة بناء ما هدمته الحرب ، وتضميد الجراح ، كما نعتبر بأنسه يتوجب على العالم اجمع ان يساهم في هذا العمل الانساني الجليل . واننا نؤيد ، بكل حزم ، طلب دولتي فيتنام الشرعي للانضمام الى المجموعة الدولية .

وحرصت الجمهورية العربية اليمنية ، على ممارسة عضويتها في اللجنة الخاصة المعنية بالمحيط الهندي ، وجعله منطقة سلم ، وذلك نابع عن اهتمام اليمن في محاولة ابعاد التنافس العسكري للدول العظمى في هذه المنطقة الحساسة من العالم ، نظرا لكونها اصبحت الطريق الطبيعي لناقلات النفط الضخمة ، واهمية هذه الطاقة الحيوية في حالات السلم ، وفي حالة الاضطراب ، والحروب ، غنية عن الشرح . واليمن ساهمت وتساهم بالمشاورات التي تقرر اجراءها في العمام الماضي بفضية عقد مؤتمر يعني بشؤون سلم هذه المنطقة من العالم المتزايدة الخطورة . مع تزايد الاسلحة التي تتجمع فيها ، والاساطيل الضخمة ، والقواعد التي تتنافس الدول العظمى في بنائها هنا وهناك في اطراف هذا المحيط وجزره الاستراتيجية .

من هذا المنطلق ، اي منطلق الحرص على السلم ، وابعاد اخطار الحروب الساحقة عن منطقتنا المتزايدة الالهمية استراتيجيا ، ساهمت الجمهورية العربية اليمنية في الدورة السابقة ، بتأييد مشروع القرار المتصف بالوعي والشعور بالمسؤولية ، وهو المشروع الذي تقدمت به ايران ، والقاضي بجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من الاسلحة النووية ، وسيتابع وفد بلادى موضوع هذا القرار بعناية واهتمام .

وتدين حكومة الجمهورية العربية اليمنية ، وشعوبها ، سياسة افريقيا الجنوبية العنصرية ، المناهية لجميع مبادئ ومفاهيم العصر الحديث ، ولاعلان حقوق الانسان ، وستستمر اليمن في مناهضة هذه العياسة العنصرية التي تعاني منها شعوب افريقية من جراء استمرار حكومة "بريتوريا" في سياستها الاجرامية التي تمتن ابسط حقوق الانسان . . . وتقف بتحد سافر لكل المواقف والنواميس الدولية . . .

ان حكومة الجمهورية العربية اليمنية وشعبها ، يؤكدان على ضرورة اتخاذ خطوات أكثر ايجابية وفعالة ، لانهاء هذه الأوضاع الشاذة ، واجبار حكومة جنوب افريقيا على الانعان للقرارات العديدة التي صدرت عن هذه المنظمة .

ومن نفس المنطلق ، تشجب حكومتي ، نظام الأقلية العنصرى وغير الشرعي المطبق في روديسيا الجنوبية ، وتؤيد كل التأييد ممارسة شعب زمبابوى حقه المشروع في السيادة وتقرير المصير . كما تساند حكومتي ، كل التدابير الفعالة التي اقترتها الجمعية العامة ، لانهاء احتلال افريقيا الجنوبية غير الشرعي " لناميبيا " ، ولا بد من اتخاذ خطوات أكثر ايجابية ، لانهاء هذا الاحتلال غير المشروع ، واعطاء شعب ناميبيا حقه الكامل في استقلاله وتقرير مصيره .

ولقد ناشدنا في العام الماضي ، وناشد اليوم مجددا ، اسبانيا الصديقة ، انهاء سيطرتها على وادى الذهب ، والساقية الحمراء ، وهي الصحراء المغربية الواقعة تحت الاحتلال الاسباني . وان مبادرة كهذه من حكومة اسبانيا ، شأنها أن تزيل شبح التوتر في تلك المنطقة ، وتقوى اوامر العلاقات التقليدية ، بين اسبانيا وبين البلاد العربية .

وانهي كلمتي ، معربا عن تمنيات الجمهورية العربية اليمنية لتدعيم الامن والسلام في العالم ، وذلك بتقوية سلطة منظمنا الدولية ، التي لاتزال بعد ثلاثين عاما من تجربتها ، خير وسيلة يمكن اللجوء اليها ، لتفادي الحروب والمآسي ، وان حكومتي ستساند وتدعم كل مجهود يؤدي الى زيادة فعالية وهيبة الامم المتحدة ، لتصبح كما اريد لها أن تكون منذ نشأتها ، اداة عملية لضمان السلام المبني على العدالة ، والمساواة ، في الحقوق والواجبات ، بين الدول بالرغم من الجوانب السلبية التي عانت منها عدة دول صغيرة ونامية . تلك السلبية التي شجعت ، وما تزال تشجع ، على تجاهل قرارات الاجماع والأغلبية الصادرة عن الجمعية العامة من قبل حكومات عنصرية ذات نزعة فاشية ، مثل جنوب افريقيا ، وروديسيا ، واسرائيل . ومع كل هذا فسوف تظل الامم المتحدة هي وسيلة شعوب العالم لحل مشاكلها والانتصار لقضاياها العادلة .

السيد بوتفليقة ( الجزائر ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ليس هناك واجب أفضل

لدى من أن أعبر للرئيس ثورن عن تهنئتي ، وعن تهنئة الوفد الجزائري لتوليته رئاسة هذه الدورة للجمعية العامة . ان صفاته التي تؤهله لمثل هذه المسؤولية ، وكفاءته الشخصية ، انما هي

عديدة ومعروفة بقدر كاف ، حتى انه ليست هناك ضرورة لأن اتحدث بشأنها في احاديث مطولة قد تطرق اليها العديد ممن سبقوني بلباقة كافية . حيث انه صديق ؛ فاني اتوجه له ، فأضيف ان الاختيار الذي وقع عليه لرئاسة اعمال جمعيتنا ، انما هو اختيار يشرفه ، وبشيد ايضا ببلاده لكسبرج ، وهي بلاد نعرف دورها الايجابي ، الى حد كبير ، داخل السوق الاوروبية المشتركة ، وكثيرا ما تلتقي مشاغلها بمشاغلنا في عالم كثيرا ما ينفصل فيه العقل عن القوة .

وطالما انني كررت مرارا الصفات التي يتميز بها امينا العام السيد كورت فالدهايم ، ولذا فاني أخشى أن أسىء الى تواضعه بان اعبر ، مرة ثانية ، عن مدى تقديرنا لتفانيه الذي لا يكل في خدمة منظمنا ، ولمساهماته التي لا تقدر قيمتها في ازدهار هذه المنظمة .

ان اعضاء الجمعية العامة ، سوف يفهمون انه ليس في مقدوري أن اتبع التقليد المستقر في مثل هذا الموقف ، حيث اعتماد المتحدثون الاشارة بالرئيس السابق للجمعية العامة في دورتها السابقة ؛ ولكن لجميع الذين تفضلوا ؛ في كلماتهم ؛ بتوجيه الشكر لي على الطريقة التي قمت بها بمهامي ومسؤولياتي ، أود أن أعبر عن مدى تقديري ل صداقتهم ؛ كما انني اود أيضا أن اذكر بأن مهمتي كانت ستصبح مستحيلة ما لم أعتمد على تأييدهم ، وعلى تفهمهم في نفس الوقت .

ان موقعي كآخر متحدث في المناقشة العامة ينطوي على تعويض عن عيوبه العديدة ، الا أن ذلك ، على الاقل ، يتيح لي ميزة الافادة من كافة التحاليل التي عرضت هنا . وقد اتاحت لنا الفرصة ؛ بالطبع ؛ أن نسجل مرة اخرى وجود اختلافات في وجهات النظر ، الامر الذي أصبح معتادا لدينا . ولكن الشعور قد أصبح سائدا بان هناك روحا جديدة قد ظهرت بوادرها في العلاقات بين الامم ؛ وأن الصدام الذي كان يتنبأ به البعض ، ويخشاه الجميع ، قد تخلي نهائيا عن مكانه لبداية ظهور التعاون المبشر بالآمال . ونظرا للمناداة الدائمة بالحوار في ظل الصراحة ، والصدق فانه لا يسعنا الا أن نعبر عن ارتياحنا لمثل هذا التقدير الجديد للموقف ، حيث أن اللغة المشتركة التي يركز عليها هذا التقدير انما تعكس الرغبة الحقة لدى الجميع بأن يقبلوا وأن يشجعوا التفسيرات التي تقلب المجتمع الدولي رأسا على عقب . وفي ظل الانسجام الذي نود أن نراه هنا ، فان اعتدال البعض لا يجب ، في أية حال ، أن يشير أو يبرر جمود الآخرين . كما أن واقعية الجميع يجب في النهاية أن تضمن التطور المؤكد بقدر كاف للتهدئة من نفاذ الصبر وأن تكون معقولة بما يسمح بتهديد المخاوف .

ان مناقشات الدورة السادسة الخاصة ، والدورة التاسعة والعشرين المادية ، قد أكدت دون شك ، مقدار أوجه الضعف في النظام الدولي ، الذي ظل يحكمنا طوال ربع القرن الماضي . وان هذا الكشف والصدمة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية الخطيرة ، كانا سببا في ادراك البلاد المتقدمة ، ان الموقف يتطور بسرعة خطيرة . ولقد أصبح من الضروري أن نواجه التغيرات الجذرية التي طالما أجلناها منذ زمن بعيد .

وفي ظل هذه الأوضاع ، فلقد عبر البعض فجأة ، عن قلقهم أمام وضع تأكد وكان متوقفا ، ولم يكن تلقائيا ، ذلك هو وجود أغلبية جديدة قلبت ، رأسا على عقب ، التوازن الذي كان قائما في الماضي ، والذي كان يحقق مصالح البعض . ان هذه الحقيقة يجب أن تقبل ، مسبقا ، اذا ما أردنا ايجاد جو من التفاهم داخل منظماتنا .

ان تقبل هذه الأوضاع ، يجب أن ينجم في الواقع عن التمسك بالمبادئ الديمقراطية ، التي طالما نادى بها الذين يختلفون مع رأى الأغلبية . وباسم هذه الديمقراطية يسعى البعض للتقليل من أهمية الدور الذي لعبته الدول التي تشكل غالبية مجتمعنا . ان هذه الأحاديث قد تنطوى على شيء من الصحة ، اذا كان الذين يستخدمونها ويتباهون بالتقاليد الديمقراطية المزعومة ، يكونون نفس الاحترام للشعوب الاخرى ، ويظهرون من خلال سلوكهم الدولي ، القيم التي يجب أن تستوحى من الديمقراطية .

وانطلاقا من نفس التفكير ، يتعين على أن أشير هنا الى عبارة كثيرا ما تكررت - بما يدعى - للدهشة أحيانا - وهي عبارة العالمية التي يجب أن تتمتع بها منظماتنا . ان الذين يتحدثون عن هذا بصورة أكبر ، لم يكونوا مقتنعين بذلك حتى وقت قريب . وان هذا التحول المفاجيء ، انما يثير بعض التشكك حول مدى صدق نواياهم . ان مفهومنا لعالمية المنظمة ، انما هو مفهوم واضح جدا ، ولقد اتاحت لنا الفرصة في التعبير عنه في الماضي . اننا نعتبر ان هذه العالمية ، انما هي مثل أعلى ، يجب أن تتحده اليه هذه المنظمة . ذلك لأن تنفيذ هذا المبدأ ، يعني بالنسبة لنا ، ان جميع أعضاء المجتمع الدولي سوف يشتركون في الايمان بنفسه مبادئ الميثاق ، وان يتعهدوا جميعا باحترام هذه المبادئ . الا ان هذا الشرط الأساسي ، لا يمكن أن نضحي به في سبيل البحث عن العالمية ، مهما كان ثمن ذلك ، بما يتيح لبعض العناصر الوصول الى هذه المنظمة ، مما يؤدي الى الاسراع بتدويرها .

يجب ألا يكون هناك ما يمنع قبول أعضاء يتعهدون بأن يقبلوا التزامات الميثاق . ان قبول مثل أولئك الأعضاء ، يجب ألا يخضع لأية متطلبات أخرى ، يمكن أن تجعل منه موصفا للمساومة ، أو لأية عملية سياسية . ومع ذلك ، فان هذا هو ما حدث مرتين متتاليتين في مجلس الأمن ، بالنسبة لقبول جمهورية فيتنام الجنوبية ، وجمهورية فيتنام الديمقراطية . واذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية ، قد عللت تصويتها السلبي في مناسبتين ، بانه تطبيق لمبدأ العالمية ، فان هذا أمر قد يستحق أن نركز عليه ، ولكننا لن نعلق عليه . ذلك لأن الولايات المتحدة استندت الى نفس هذا المبدأ للاعتراض على وقف عضوية جنوب افريقيا وهذا ليس الا مثلا واحدا ، الا انه ينطوى على مغزى خاص . ولولا خشيتي من أن أكون مبالغا ، لقلت ، يالها من عالمية غريبة ، تلك التي تستبعد من يقبلون التزامات الميثاق ، وتمتد تلقائيا ، لتشمل جميع الذين يفتخرون بأنهم يعترضون عمدا على أحكام هذا الميثاق .

الا أن هذا السلوك ، الذي سلكه أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، قد يدعونا الى أن نولي اهتماما أكثر عمقا للعواقب الوخيمة ، التي يمكن أن تنتج عن الاستخدام التعسفي لحق الفيتو ، ان الضمانات التي أعطتها الدول الكبرى ، حول الطريقة التي سوف تستخدم بها هذا الامتياز ، يبدو أنها قد أصبحت في طي النسيان ، وحفظت في ارشيف منظمتنا . ومع ذلك ، فانه يبدو من الواضح ، أن حق الفيتو المنبثق عن فلسفة محددة ، ونوايا معروفة تماما ، لا يمكن أن يترك للرغبة المطلقة للبلاد التي تتمتع بهذا الحق ، والتي لا تريد أن تضمن الدور المهيمن الذي يقع على عاتقها في تسوية المشاكل العالمية .

وعلى أية حال فان كل هذا ، انما يشير الى ضرورة تجديد المناقشات حول مختلف بنود ميثاقنا . وان كان هذا الميثاق قد سيطر على حياتنا الدولية ، لأكثر من ثلاثين عاما ، فان هذا لا يكفي لأن يؤكد بأنه يتماشى مع احتياجات زماننا هذا . ومما لاشك فيه ، ان تطبيق هذا الميثاق أبعد ما يكون عن الكمال . اننا نعتزف بذلك راضين ، ولكن ذلك يجعلنا نعتقد أكثر من ذي قبل ، بضرورة أن نجرى دراسة متعمقة للأسباب التي أدت الى عدم احترام الميثاق ، وللإجراءات التي يجب أن تتخذ حياله ، حتى نضمن تطبيقه بشكل أكثر جدية وفاعلية .

لقد اتفق الجميع في الاعتراف بمدى أهمية التغيرات التي طرأت على ساحة الاحداث الدولية خلال العام المنصرم . ان الدول العظمى لا تزال تبحث في علاقاتها المتبادلة عن توازن قائم على تقسيم معترف به لمسؤولياتها . ان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، قد مد الى بقية دول العالم المتقدم مبادئ الانفراج ، التي كثيرا ما يستقبلها الجميع ، بشيء من الأمل . ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد ، ان تكون الارادة التي تم التعبير عنها في هلسنكي ، بتحديد علاقات دولية قائمة على الأمن والتعاون ، غير محصورة في المناطق التي تنعم بالرفاهية وحدها ، وان يمتد الانفراج الذي اتضح انه ضرورة في عهدنا هذا ، الى مناطق العالم الأخرى في افريقيا ، التي لا تزال تعاني من العنصرية والاستغلال ، وفي الشرق الأوسط حيث نجد الشعوب العربية نفسها محرومة من حقوقها المشروعة ، وفي البحر الابيض المتوسط حيث تتفاقم أزمة قبرص ؛ وفي المحيط الهندي نجد ان المزايدات تهدد بجدية البلاد المطللة عليه ، واخيرا في جميع مناطق العالم الثالث فاننا نجد ها معرضة للعدوان والتهديد الاقتصادي .

وعندما يتحقق الانفراج الحقيقي ، فانه سوف يدعم بالتالي الحوار البناء ، بما يخدم مصالح المجتمع الدولي في مجموعه .

وبالفعل فانه لن تكون هناك جدوى بأن نتمسك بالمركزية الأوروبية ، وان نتخلى عن بقية دول العالم . كيف يمكن أن نفصل بين الأمن الأوروبي ، وبين التهديدات التي تهدد مثلاً حوض البحر الابيض المتوسط . لقد انقضى أكثر من عام ، منذ أن تعرضت قبرص ، تحت التحريض الاجنبي ، لاحداث تشكل بالنسبة للمجتمع الدولي مصدرا للمشاكل القسوى . وذلك بسبب الموقع الجغرافي لهذه الجزيرة ، وسبب طبيعة المشاكل السياسية والبشرية التي تثيرها . وعلى الرغم من التعقيد الذي يتسم به هذا الموقف ، فاننا مازلنا مقتنعين بأن الروابط التي أوجدها التاريخ بين الطائفتين في الجزيرة ، سوف تقاوم تقلبات الحاضر ، وسوف تسمح للطائفتين بأن تتوصلا ، في ظل التنوع ، والأهداف الوطنية ، التي تتمتعان بها ، الى الاساليب الكفيلة بأن تستخلصا من الحوار والمفاوضات الحلول السلمية ، التي تحمي المصالح المشروعة للجميع ، وتضمن في نفس الوقت ، عدم الانحياز والاستقلال والسلامة والوحدة الإقليمية للجزيرة بعيدا عن أى وجود عسكري أجنبي .

ونظرا لان هناك حربين كبيرتين قد انطلقتا من اوروبا ، فلا يمكن أن نفضل بين الأمن الاوروبي، والأمن في العالم بأسره .

ان المحيط الهندي ، على سبيل المثال ، قد شهد تصاعدا في التوتر ، وهذا يرجع الى مناورات امبريالية جديدة . وفي حين أنه يجب أن تستخدم منطقة المحيط الهندي كعامل للوحدة والسلام والتعاون ، فقد تصبح حقا للصدام ، حيث نجد أن البلاد المطللة عليه تتعرض لتهديد خطير في أمنها وفي استقلالها . ان الموقف يتطور بكل تأكيد ، نحو الأزمة حيث أنها أزمة كامنة ، ولكنها يمكن في أى وقت أن تتخذ أبعادا لا يمكن السيطرة عليها . ان مجتمع الأمم يقع عليه واجب أن يعيد بكل قوة ، تأكيد رغبته في تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلام خالية من أى وجود للقوات البحرية الأجنبية .

ومع ذلك ففي بقية أنحاء العالم ، وبمعنى آخر في بعض دول العالم الثالث ، هناك تطوور بطيء وصعب ومستمر ، نحو انجاز اهدافها في التحرر السياسي والتنمية الاقتصادية ، وذلك بفضل التحرك المثابر والشجاع ، لشعوب هذه الدول .

ان رفع الحصار الذي كان مفروضا على كوبا - والذي تقرر أثناء اجتماع كوستاريكا لمنظمة الدول الامريكية - ان يؤكد نتائج الكفاح الشجاع والبطولي الذي خاضه شعب كوبا ووضوح رؤية قادته ، فقد حقق ، دون شك ، نجاحا هاما بالنسبة لحركة البلاد غير المنحازة على صعيد امريكا اللاتينية .

ان الانتصار الذي تحققت به ثمن باهظ لشعوب فيتنام وكامبوديا ، قد أوجد موقفا جديدا في جنوب شرقي آسيا ، ويجب أن يسفر عن النتائج الضرورية في بقية أنحاء آسيا . ان بؤرة الحرب التي ظلت ، لسنوات عديدة ، تهدد السلام والأمن الدوليين قد أخذت أخيرا . ان بناء السلام الحقيقي الدائم في هذه المنطقة ، سيكون عملا طويل النفس ، ليس فحسب بسبب حجم الاطلال الناجمة عن الحرب واتساع الخسائر التي تعرضت لها البلاد والسكان ، ولكن أيضا بسبب اتساع التحولات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن التحول من الحرب الى السلام . اننا لا نشك في أن هذه الشعوب ، التي عرفت كيف تبدي كثيرا من الشجاعة والمثابرة أثناء السنوات الطويلة من الكفاح الصعب والتي علمت الامبريالية حدود قوتها ، سوف تنجح ، وتعرف كيف تواجه مسؤولياتها الجديدة ، وذلك بنفس الشجاعة وبنفس العزم ، بما يجعلها تنعم باحترام واعجاب العالم . ان التضحيات التي

قدمتها ، لم تكن فقط ثمننا لحريتها واستقلالها ، بل انها تساهم مساهمة قيمة في اعادة قيمة الأمم الصغيرة ، وتساهم في اعادة نظام دولي أكثر عدلا .  
ويتعين على المجتمع الدولي في مقابل هذا ، أن يعبر لهذه الشعوب عن امتنانه وتأييده وتضامنه معها في عملية اعادة البناء التي بدأتها .

لقد أتاحت لنا الفرصة من قبل ، لكي نعبر عن غضبنا أمام رفض طلبي الانضمام المقدمين من قبل الجمهوريتين الفيتناميتين لمنظمة الأمم المتحدة . ان هذا الرفض ، وهو غير مقبول في حـد ذاته ، انما يثير غضبنا عندما نتحدث عن هذه البلاد التي تستحق أن تحتل مكانها هنا بيننا ، أكثر من الكثير من البلاد الأخرى . وهكذا فان منظمنا تفقد مرة أخرى الفرصة المتاحة لها ، كي تلعب دورها الحقيقي في سبيل ايجاد تفهم أفضل بين الشعوب .

ان خطأ خطيرا مقرونا بظلم خطير تجاه الشعب الكمبودي قد أصلح لحسن الحظ ، وذلك بأن عاد الى منظمنا الممثلون الأصليون لكمبوديا . ان اعادة العدل لشعب كمبوديا على هذا النحو، قد فرضتها جهود شعب كمبوديا نفسه ، بأعماله الطاهرة . وكان من الممكن أيضا ، أن تتحقق بفعل منظمنا بما يتفادى المآسي الاضافية الناتجة عن الاطالة ، دون جدوى ، لحرب غير منطقية ، وكان يجب لذلك أن يسمع صوت العقل ، والا يسمع صوت الذين يتمسكون حتى اليوم بنفس الأخطاء . اننا لسعداء هنا ، ان نحى وجود وفد كمبوديا في هذه الجمعية ، كرمز لانتصار شعبه ، وهو انتصار لا يقل أهمية ، عن انتصار العقل داخل منظمنا .

هل يمكن كذلك ، أن نرى انتصار العقل بالنسبة للمشاكل التي ما زالت مطروحة أمامنا للنظر في حلها ؟ هل نرى أخيرا منظمنا وقد قضت على العوائق التي وضعتها بنفسها ، أمام اعادة توحيد كوريا بالأساليب السلمية ؟ اننا نعتقد أن الوقت قد حان ، لأن نفلق أخيرا هذا الباب ، باب الحرب الباردة التي لم تنته بعد ، والتي لا تسجل صفحاتها مجد منظمة الأمم المتحدة . وقد حان الوقت لهذه المنظمة لكي تلعب دورا ايجابيا ، في حل مشكلة كوريا ، وذلك بأن تطالب أولا ، بانسحاب جميع القوات الأجنبية من كوريا الجنوبية ، وبأن تترك للكوريين أنفسهم مهمة تسوية الخلافات الداخلية فيما بينهم بعيدا عن أى تدخل أجنبي .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط فان مشاغلنا تلتقي بالمشاغل التي عبرت عنها جميع الوفود .

وان ما يزيد من حدتها ، ان تقديرات هذا الموقف اصبحت متناقضة تماما ، مثل التوقعات المتعلقة بتطورها المستقبل .

اننا نعرف أن هذه المشكلة معقدة جدا ، حيث يدخل فيها العديد من العناصر الموضوعية والعاطفية . ان استمرار هذا الصراع قد زاد من تعقدها ، وذلك باثارة العديد من الحروب وتراكم آثارها الا أن نواة هذه المشكلة ما تزال كامنة في مسألة مستقبل الشعب الفلسطيني .

ان الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني والوفاء بها ، انما يمثل العنصر الاساسي لاي حل حقيقي لأزمة الشرق الأوسط . ان هذه الحقيقة قد احتاجت الى وقت طويل ، حتى تفرض نفسها على الرأي العام العالمي . ان الجمعية العامة قد أكدت في النهاية بالقرار رقم ٣٢٣٦ ( ٥ - ٢٩ ) . ان أى اجراء لتشجيع تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، لا يمكن أن نصدقه ، الا اذا أخذنا في اعتبارنا الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وتطبيق هذه الحقوق .

ان منظمة التحرير الفلسطينية ، قد كانت على مستوى الثقة التي وضعها المجتمع الدولي فيها ، وذلك بقبول هذا الاعتراف ، كمسؤولية اضافية اخذتها في اعتبارها في كل تصرفاتها . ان شعب فلسطين ، في كفاحه من أجل الحرية ، وعلى الصعيد الدولي ، أصبح صاحب حقوق ، وسوف تصبح عليه واجبات ، بما يدعو المجتمع الدولي لأن يعترف بها بشكل أكثر اكتمالا ووضوحا . وعلى نمط ما تم تحقيقه بالنسبة لشعوب أخرى ، وانما لم تعد مشروعية كفاح هذا الشعب محل نزاع ، فانه ستبقى هناك ميزة حسنة ، في تزويد الشعب الفلسطيني بمساعدة أكثر ايجابية .

ان البلاد العربية في هذه المنطقة ، وبصفة خاصة ، تلك التي لا يزال جزءاً من أراضيها محتل من قبل اسرائيل ، لها الحق المشروع في أن تفعل كل ما في استطاعتها للدفاع عن سلامتها الإقليمية . وان هذه البلاد هي أفضل من يقدر مصالحها الحقيقية ، لكي تختار أفضل الطرق ضمانا للدفاع عن هذه السلامة . ان هذه الأبعاد ليست لها حدود ، في اعتقادنا ، الا احترام مصالح البلاد العربية الأخرى ، ودعم كفاحها الشامل ، وحماية القضية الفلسطينية . وعلى أساس هذه الشروط ، فاننا لن نكف عن تقديم تأييدنا التام لأي تحرك تقوم به البلاد العربية ، في هذه المنطقة ، سعياً لاستعادة أراضيها ، ولضمان أمنها . وفي ظل هذا الاطار المحدد ، يجب في اعتقادنا أن ندرس الاجراءات التي طرأت أخيراً . واننا نفهم تماما ارتياح مصر ، التي سجلت تقدماً في استعادة أراضيها ، ونفهم أيضاً المخاوف المشروعة للبلاد العربية الأخرى ولللسطينيين .

وعلى أية حال ، فاننا لا نريد اطلاقاً أن نزيد من حدة الخلافات بين البلاد الشقيقة في المنطقة ، حيث أن مصالحها المباشرة في الأمد الطويل ، هي التي تتطلب التضامن الشامل . الا اننا لا يمكن أن نضم صوتنا للذين - لأسباب مختلفة - قد عبروا عن تشككهم ، أو عن قلقهم ، أمام الموقف الجديد الذي نشأ بهذه الطريقة . وبالنسبة لنا ، فان هذا القلق يرتكز ، قبل كل شيء ، على التعهدات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ، لكي تدعم ، الى حد كبير ، القوات العسكرية الاسرائيلية ، وادخال الفنيين الامريكيين في هذه المنطقة الحساسة ، اولئك الفنيين المكلفين بمهمة المراقبة . واننا لسنا على ثقة ، بأن الأمر يتعلق هنا حقاً بتقدم حقيقي نحو التسوية المرضية لمسألة الشرق الأوسط ، ذلك انها تتركز على صفقة غير متساوية ، حيث أن هناك طرفاً يبيع ما لا يملكه ، في حين أن الطرف الآخر لا يستعيد الا جزئياً كل ما يملكه . والأهم من ذلك ، أن هذا التقدم لا يتجه نحو ارضاء الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

وقد قيل لنا ، أن الأمر هنا لا يتعلق الا بخطوة أولى ، سوف تتبع قريباً بخطوة أخرى . ومن المحتمل أن يكون تشككنا سابقاً لأوانه ، أو لا يرتكز على أساس ، ولكن ليس هناك من يشك في المخاطر التي تنطوي عليها المواقف الحالية ، والمخاطر الأخرى الأكبر ، التي قد تتجم عن سوء الاستغلال لدعم موقف اسرائيل ، ولاضفاف وحدة البلاد العربية . ان المجتمع الدولي يجب عليه ، مهما كانت الأوضاع ، أن يتابع هذا التطور بمزيد من اليقظة ، وذلك اذا أراد أن يتفادى أن يجد نفسه ، وقد دخل رغماً عنه ، في مغامرة ذات عواقب وخيمة دون شك .

ان التقدم الذى أحرز في مجال تصفية الاستعمار في القارة الافريقية قد لقي تحريينا جميعا ، ليس كانتصار حققه كفاح الشعوب ، ولكن أيضا كنجاح أحرزته منظمة الأمم المتحدة . ان عملية تصفية الاستعمار ، التي تحقق نجاحها على هذا النحو ، سوف تظل بلا شك من أوجه انتصار منظمنا ، وواحدة من نجاحاتها الملموسة طوال ثلاثين عاما من وجودها . وقد سمحت هذه العملية ، بأن تنهي فترة السيطرة والاستغلال الاستعماري . وقد شجعت على ظهور أمم فتية وحررة . وقد أعطت تصورا جديدا للساحة الدولية . ان هذه التغييرات انما هي النتيجة المباشرة لتحرك أردناه وشجعناه ، داخل المجتمع الدولي ، ويجب أن تقبل بصفتها هذه ، كما يجب أن تقبل أيضا عن طيب خاطر ، التغييرات التي تنطوي عليها ، وتتطلبها في أسس النظام الدولي القديم .

وفي هذا العام ، فقد سررنا بالغ السرور بأن نستقبل بيننا ثلاث دول جديدة وهي : جمهورية موزامبيق الشعبية ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب الديمقراطية ، وجمهورية الرأس الأخضر . وانني أود أن أجدد لهم هنا آمياتنا بالنجاح والرفاهية ، وأن نؤكد لهم صداقتنا وتأييدنا الأخوي المستمر .

ومع ذلك ، فان الموقف السائد في أنغولا ، انما يبدولنا مثيرا للانشغال ، خاصة وأن أنغولا تقع في أطراف جنوب افريقيا ، وهي مرتبطة بمشاكلها اللانهائية وعواقبها . وفي حين أن هذا الاقليم يستعد للحصول على استقلاله ، فان الصراعات بين الأشقاء القائمة بين حركات التحرر فيه ، انما تسيء الى الفرص المتاحة أمام الدولة المنشودة في المستقبل ، والتي طالما كافحوا من أجلها . واننا لنأمل أن المحاولات الحالية - التي تتم في اطار منظمة الوحدة الافريقية ، لتهدئة الصراعات ، ولتوحيد قوى التحرير - سوف تنجح بسرعة . واننا نتوجه بندا الى جميع المسؤولين عن حركات التحرر الأنغولية ، لكي يتغلبوا على مشاعرهم ، ويتخطوا كافة الخلافات ، ويكون لهم هدف وحيد ، وهو تحقيق الاستقلال ، الذي طالما ضحوا من أجله بالكثير ، والذي يسمعون اليه - وألا يسمحوا بأي تدخل أجنبي ، مما قد تكون له عواقب وخيمة على سيادة الدولة الأنغولية التي يريدون أن يقيموها .

طالما انني وصلت الى الحديث عن المسائل الافريقية ، وعن تصفية الاستعمار ، فاني أود أن أقول بضع كلمات ، فيما يتعلق بمشكلة تحرير تهتم بلادى بطريقة مباشرة . ان هذه المشكلة هي مشكلة الصحراء الخاضعة للسيطرة الاسبانية . وأن هذه المشكلة ، تثير بعض الاضطراب منذ العام الماضي . وبالفعل أثناء الدورة الماضية ، ان قبلت الجمعية العامة طلبا تقدمت به المغرب ، وأيدتها فيه موريتانيا والجزائر . فقد طلبت الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية ، أن تبدي رأيها الاستشاري فيما يتعلق ببعض الجوانب القانونية لهذه المشكلة . ومن جهة أخرى ، فان لجنة ال ٢٤ قد قررت أن توفد بعثة تزور الصحراء ، وكذلك مختلف البلاد المعنية بالأمر ، ألا وهي أسبانيا ، والمغرب ، والجزائر ، وموريتانيا .

ان عملية تنظيم الاستفتاء الخاص بتقرير المصير قد توقفت مؤقتا ، وذلك انتظارا لرأى محكمة العدل الدولية الاستشاري . وان ذلك الرأى الاستشاري ، سوف يسمح بلاشك ، بأن نقرر بطريقة أفضل ، المطالب المغربية والموريتانية على حد سواء بالنسبة للاقليم الصحراوي . وان الحكومة الجزائرية من جانبها قد أعلنت من قبل ، ولا تزال تعلن رسميا هنا ، انها ليست لها أية مطامع على أى جزء من هذا الاقليم ، ولكنها تعتبر أنها معنية بطريقة مباشرة عن الطريقة ، التي يمكن أن تتم بها تصفية الاستعمار ، ذلك أنها ستؤثر دون شك على السلام ، وعلى مستقبل هذه المنطقة التي تنتمي اليها الجزائر .

ان تصفية الاستعمار في هذه المنطقة ، طالما فكرت فيها الجمعية العامة من خلال ممارسة شعب الصحراء لحقه في تقرير المصير . وحتى عندما وافقت على وقف الاجراءات اللازمة في هذا الشأن ، انتظارا للرأى الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، فقد تمسكت بأن تكرر تأكيدها لحق سكان الصحراء في تقرير مصيرهم . وقد أوضحت جليا ، أن الطلب الموجه الى محكمة العدل الدولية ، كان مقدا دون أى رأى مسبق ، ودون اساءة لتطبيق المبادئ الواردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) حول تصفية الاستعمار .

ان الحكومة الجزائرية تعتبر أن الطريق أصبح ممهدا تماما ، للتوصل الى تصفية الاستعمار نهائيا من الصحراء ، وان التأييد الذي طالما أعطي لقرار الجمعية العامة حول هذا الموضوع ، والذي طالما التقى مع تأييد المغرب وموريتانيا ، لا يسمح لها أن تفكر في أية امكانية أخرى ، لانهاء السيطرة الأسبانية على الصحراء ، الا عن طريق تنفيذ الاستفتاء حول تقرير المصير ، ويخضع في نفس الوقت ، لرقابة الأمم المتحدة ولضماناتها . وعلى كل ، فان هذا الحل لا يتعارض مع المطالب المغربية والموريتانية ، وازا كان من الضروري أن نلبي هذه المطالب ، فيبدو أنه لا يوجد أى طريق أفضل لهذا ، الا اختيار يعبر عنه السكان أنفسهم . وهكذا ، فان رأى السكان المعنيين مباشرة ، انما سيشكل دائما العنصر المهيمن والحاسم في أية تسوية .

ان موقف الجزائر لا يجب أن يثير أى غموض ، فهي اذا كانت ترفض أن تكون سياستها سياسة مصالح ، فانها تتبع سياسة المبادئ ، ولذلك فانها مستمرة في احترام القرارات التي اتخذناها من زمن بعيد ، وذلك أولا ، بالاشترك مع البلدين الشقيقين ، المغرب ، وموريتانيا ، والتي طالما أكدناها في قرارات منظمة الوحدة الأفريقية ، وفي قرارات دول عدم الانحياز ، وفي الجمعية العامة . ان الزوايا المختلفة ، التي ننظر منها الى هذا الموضوع ، وان كانت متغيرة بعض الشيء ، الا انها تهدف جميعا الى تصفية الاستعمار في هذا الاقليم ، والى نصره حـق الشعب وفقا لمبادئ الميثاق ، والعمل على دعم التعاون الاقليمي .

ان العلاقات الاقتصادية الدولية ، تبدو وقد تخطت الحنين للماضي ، وذلك حتى تتحدى في نفس الوقت المواقف المحافظة ، والرأى العام ، الذي ظل حتى الآن خاضعا لنظام الاستفتاء العاطفي والمتجمد . وليس من شك أن هذه العلاقات لا تزال غير متساوية بطريقة موضوعية ، الا أن المواقف التي كانت تتخذ في الماضي ، وكانت مريحة ومستقرة ، أصبحت تواجه اليوم المواقف التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار . كما أن الامتيازات التي أسبىء استغلالها ، يجب أن تواجه الحقوق التي يجب أن نعترف بها .

ان مجموعة الدول الصناعية ، لتدرك بشكل متزايد أنه لا يمكن أن تظل - دون خطر - تعالج الحاضر ، انطلاقا من الامتيازات التي حصلت عليها بالأمس ، ولا أن تنظر للمستقبل ، انطلاقا من المشاغل المتعلقة باليوم ، وان كان عالم البعض يركز ، بكل أسف ، على قاعدة مادية ، تخضع للظلم الذي يضمنه البعض لنفسه ، عندما تعاني الأقلية من أوجه الظلم .

ان المشاورات الأخيرة ، التي جرت في الدورة الخاصة لمنظمة الأمم المتحدة ، انما تشجع على تحوّل الأمور ، وان الزاوية أصبحت أكثر واقعية ، والنظرة أصبحت شاملة وأكثر وضوحا ، وان تأكيد أولوية الاقتصاد انما تقتزن ، لحسن الحظ ، بوعي متزايد بالارتباط المباشر ، وتأثيره المباشر للواقع الاقتصادي على الأمن الدولي . ان النظام الاقتصادي الجديد ، لم يعد مجرد ضبط جزئي ، وهو ما كان البعض يريدون تطبيقه حيا ل بعض أوجه انحراف النظام الاقتصادي العالمي . و اذا كان من الخطأ أن نؤكد أن أزمة الطاقة هي مصدر الأزمة الاقتصادية التي نعاني منها ، فعلى خلاف ذلك ، من الصواب أن نعترف بأن بلاد منظمة الأوبك ، وذلك بتفهمها وديناميكيته ، انما تحتل مركزا متقدما في السعي لتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد .

وبمناسبة مؤتمر القمة الأول ، الذي عقدته هذه المنظمة في الجزائر ، فان البلاد المنتجة للبتترول ، قد قررت أن تبدأ فعلا في حوارين مع البلاد المصنعة ، وذلك على أساس من المساواة بين الشركاء ، وعلى أساس التعاون في المصالح . ان التجميد المؤقت لأسعار البترول حتى ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، وعطيات الضبط التي حدثت أخيرا في فيينا - وكانت صغيرة عمدا ، كحركة من حسن النية ، والتضحيات الملموسة من قبل الدول الأعضاء في منظمة الأوبك - لم تثر الجهود المرتقبة من قبل البلاد الصناعية ، وذلك للحد من ضغط التضخم الذي زاد حدة خلال الفترة الأخيرة ، نما زاد من تدهور القوة الشرائية للبلاد المنتجة .

وفي ظل اطار الأوضاع الدولية ، الذي اضطرب أساسا ، بسبب الاضطراب في النظم الاقتصادية للبلاد المتقدمة ، فان مؤتمر قمة الجزائر ، قد أقر تدابير ملموسة ، وذلك حتى نصفيا تضامن أكبر على ممارسة السيادة الوطنية الفعلية على الموارد الطبيعية ، وحتى نساهم أيضا في جهود تنمية بلاد العالم الثالث ، وخاصة عن طريق إعادة ضبط موازين مدفوعاتها . وقد تجسدت هذه الارادة بتعهدات راسخة ، تمتد على فترة لا تقل عن عامين ، حيث أن هناك ١٧ مليارا من الدولارات ، منها ٤ مليارات دفعتها فعلا بلاد الأوبك ، وان هذه التعهدات تشكل ١٠.٢ في المائة من اجمالي الناتج القومي لهذه البلاد ، في حين أن المبالغ التي خصصت من قبل ، تمثل وفقا للاحصائيات الصادرة عن البنك العالمي ٣ في المائة من اجمالي الناتج القومي لهذه البلاد . ومن المؤكد أن هذا المجهود انما هو ملموس ، وخاصة حينما نعرف أنه مخصص لتشجيع تنمية بلاد العالم الثالث ، التي لم يمكنها أن تحصل من البلاد الصناعية ،

الا على ٤٠. في المائة عن العقد الممتد من ١٩٦٢ الى ١٩٧٢ ، و ٣٠. في المائة عن عام ١٩٧٣ . ومن جهة أخرى ، نجد أنه برفض المحاولات التي تسعى لأن تجعل من مؤتمر باريس تشاورا محدود النطاق ، ومخصصا فقط لمشكلة الطاقة ، فان البلاد السبعة التي تمثل العالم الثالث قد نجحت في التغلب على المناورات الرامية الى بث الفرقة ، والتي تهدف الى فصل مشاكل الطاقة ، عن مشاكل المواد الأولية الخاصة ، وعن مشاكل التنمية ، وهكذا فقد وضعتها في اطار مكاسب الدولتين الاستثنائيتين للأمم المتحدة ، بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان السياسة الرامية الى تفتيت جبهة البلاد النامية ، بمحاولة نشر الفكرة الزائفة والقائلة بأن الصعاب التي تتعرض لها بلادنا ، انما تنبثق بصفة خاصة من اعادة تحديد أسعار البترول ، قد فشلت تماما . ونظرا لأن البترول يشكل الميزة الرئيسية - ان لم أقل الميزة الوحيدة التي تتمتع بها بلاد العالم الثالث اليوم ، لكي تؤكد حقوقها وتدافع عن مصالحها في اطار المفاوضات الكبيرة المقبلة - فقد أصبح ضروريا ، أكثر من أى وقت مضى ، أن نسهر على تماسك بلاد الأوبك بصفة خاصة ، وأن نسهر على وحدة مجموعة البلاد النامية بصفة عامة .

ان الاجماع الذى ظهر أخيرا على صعيد منظمة الأمم المتحدة ، انما يؤكد قدرة بلادنا على أن تتخطى مرحلة المطالب المنعزلة ، والمواقف محدودة النطاق ، وذلك لكي تؤكد اجراءات المجتمع العالمي ، وتدخل في اطار حوار للكفاح الشامل والمتضامن .

حقا ، ان المستقبل وحده هو الذى سيثبت ما اذا كان التطور الذى سجلناه مؤخرا ، انما يمثل مجرد تغيير تكتيكي ، او ما اذا كان على العكس ، يتمشى والمراجعة العميقة والحقيقية للمفاهيم القديمة ، التي كانت تدافع عنها البلاد المزدهرة .

وكم من مرة استمعنا من فوق هذه المنصة نفسها ، الى الحلم الذى لا يتحقق أبدا ، لايجاد مجتمع دولي ، يخلصنا ليس فحسب من الخوف من الحرب ، وسباق التسلح ، بل ويخلصنا ايضا من اوجه الانانية الناجمة عن الظلم ، وعن الامتيازات التي تشل تقدم البشر . اننا نعلن هنا ، مرة اخرى ، عن ايماننا في قدرة الشعوب على أن تتكيف ، والمتطلبات الجديدة لهذه المرحلة من التاريخ ، وأن تلبي مهمة المضي قدما ، بمجتمع الأمم نحو قمم جديدة ، تحقق ، في نفس الوقت ، الرفاهية المادية ، والازدهار الروحي .

ان العرض الذى قدمته ، قد اقتصر عمدا على بعض المسائل التي أشرت اليها الان ، والتي وجدت انه من الهمية أن اعبر بشأنها عن رأى حكومتي . ان جدول أعمال الدورة الحالية ، ينطوى على مجموعة واسعة النطاق من المشاكل التي تمثل - دون شك - اهتماما بالنسبة للمجتمع الدولي كله والتي سيعبر وفد بلادى عن رأيه بشأنها ، كما سيعبر عن الموقف في الجزائر في الوقت المناسب .

ان الاتساع الهائل لنطاق المناقشة العامة ، التي اوشكت أن تصل الى نهايتها ، تشير الى مدى اهتمام جميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، بضرورة التعبير عن مشاغلها ، وعـن مخاوفها ، وأن تعرب في نفس الوقت عن اقتراحاتها للتغلب على الصعاب التي تعترضها . واننا نعتقد أن الامر هنا يتعلق بتبادل غني جدا للافكار المتنوعة ، بما يسمح اولا ، بمزيد من التفاهم الافضل بين جميع الشعوب ، وسوف تساعد ، بعد ذلك على توجيه اعمال منظماتنا نحو مزيد من الفعالية .

بعد ثلاثين عاما من وجود هذه المنظمة ، فانها تسيدى البوادر الحيوية المؤكدة ، وتتحدى كافة الانتقادات ، والتوقعات المتشائمة ، وهي لاتزال ، حتى الآن ، الأداة الضرورية للتعاون الدولي . وان كان من الضروري ان نعالج بعض عيوبها ، وأن نصلح من بعض أوجسه الضعف التي تعاني منها ، أو من بعض مؤسساتها ، فان ذلك لا يقلل اطلاقا من الجدارة التي

اظهرتها منذ انشائها . ان الامل الذي تضعه شعوبنا فيها ، انما هو أفضل اشارة يمكن أن تتوقعه ، وهو اوثق الضمانات لبقائها ولا زدها رها .

الرئيس : لقد اختتمنا الآن المناقشة العامة .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٨ / ٠٠